

البطالة في فلسطين

- بلغت نسبة البطالة في الأراضي الفلسطينية في الربع الثالث من العام الجاري حسب الجهاز المركزي للإحصاء 23,7% (32,5% في غزة مقابل 19,1% في الضفة)، مقابل 20,6% في الربع الثاني ما يعني أن 41 ألف شخص انضموا إلى صفوف البطالة بين شهري حزيران وأيلول الماضيين.
- عدد العاطلين عن العمل حسب تعريف منظمة العمل الدولية بلغ حوالي 275 ألف شخص في فلسطين (145 ألف في الضفة و130 ألف في غزة).
- سجلت محافظة الخليل أعلى معدلات بطالة في الضفة حيث بلغت 22,3%، وخان يونس في قطاع غزة بنسبة 35,8%.
- انخفض عدد العاملين في السوق المحلية من 801 ألف عامل في الربع الثاني 2013 ليصبح 780 ألف عامل في الربع الثالث 2013، ما يعني أن نحو 21 ألف عامل انضموا إلى صفوف البطالة في غضون 3 أشهر.
- ارتفع عدد العاملين من الضفة في إسرائيل والمستوطنات من 96 ألف عامل في الربع الثاني 2013 إلى 103 آلاف عامل في الربع الثالث 2013.

المتهم الرئيسي بتزوير اوراق المركبات خارج البلاد

2



أبو زيد: ديوان
الرقابة حول 25
ملفا منذ بداية
العام لهيئة
مكافحة الفساد

4

رنتيس على
موعد مع
الذهب الأسود

7

"النقل والمواصلات"

تتبنى متابعة قضايا
كشفا تحقيق
استقصائي

ر حياة وسوق

12

قطاع غزة على
شفا كارثة
اقتصادية
وانشائية وبيئية

8



صورة ارشيفية لمعرض سيارات

كيف يقع حراس المال العام ضحية تزوير أوراق المركبات؟

حياة وسوق

منتصر حمدان

أربك فتح ملف تزوير الأوراق الجمركية للمركبات المستوردة، أصحاب الشركات المستوردة وأوساط الوزارات والجهات المختصة، لما يحمله هذا الملف من مخاطر على الاقتصاد الوطني، والذي يصنف ضمن "الجرائم الاقتصادية" التي اعتبرها مسؤولون رسميون من الجرائم التي تمس بالأمن القومي لما تلحقه من خسائر في المال العام.

وكشفت مصادر رسمية في وزارة النقل والمواصلات عن اعتقال واستجواب عدد من أصحاب الشركات التي جمد التعامل معها من قبل الوزارة، موضحة ان المتهم الرئيسي في تزوير المركبات المستوردة بات هارباً خارج الأراضي الفلسطينية.

ومع فتح ملف التزوير للمركبات المستوردة، أثرت العديد من التساؤلات لدى عامة المواطنين وبين أصحاب شركات ملتزمين بالقوانين والأنظمة الرسمية، حول طبيعة الإجراءات القانونية التي سيتم تنفيذها بحق المتورطين في هذه الجريمة؟، وهل سيتم القاء القبض عليهم؟، وهل يتحمل المواطنون الذين اشتروا هذه المركبات أية مسؤولية؟.

وزير النقل والمواصلات د.نبيل الضميدى، أكد لـ "حياة وسوق"، التعامل مع هذه القضية وفق الصلاحيات والإجراءات القانونية المعتمدة بحق الشركات المتلعبة بهذه الأوراق وتحويل أصحابها للنيابة العامة للتحقيق معهم كما تم تحويل ملفات هذه الشركات الى هيئة مكافحة الفساد.

وأوضح الضميدى ان هذه الإجراءات اتخذت بحق 15 شركة لاستيراد المركبات ويتوقع ان يرتفع العدد الى 18 شركة، مؤكدا انه جرى تجميد التعامل مع هذه الشركات لحين انتهاء التحقيق القانوني.

وقال الضميدى: "مواجهة مثل هذه التجاوزات لا يمكن ان تتم الا من خلال المزيد من الشفافية والنزاهة في العمل الرسمي"،

موضحاً ان الوزارة لا تسعى للاضرار بسمعة أية شركة بل تسعى لتنفيذ القانون.

واضاف: "الإجراءات التي اتخذت تمت بحق الشركات التي ثبت تلاعبها بالأوراق والبيانات الجمركية للمركبات المستوردة وسيتم خلال اسبوعين الاعلان الرسمي عن نتائج هذه التحقيقات من قبل الجهات ذات العلاقة".

وكشف الضميدى عن وجود توجه يجري بلورته من قبل وزارة النقل والمواصلات لعرضه على مجلس الوزراء لقراره ويقضي بربط وزارة النقل والمواصلات مع كافة الوزارات المعنية للحد من امكانية التلاعب أو التحايل على الإجراءات القانونية.

من جانبه أكد رئيس هيئة مكافحة الفساد، رفيق النتشة لـ "حياة وسوق" تسلم الهيئة ملفات مرتبطة بشركات استيراد المركبات من الخارج وهي قيد التحقيق والمتابعة وقال: "لقد تسلمنا هذه الملفات ونحن الآن باشرنا المتابعة والتحقيق فيها".

ولا يزال التكتّم قائماً بخصوص الشركات التي جمد التعامل معها او احواله اصحابها للنيابة العامة للتحقيق، حيث قال الضميدى: "هدفنا هو الوقوف على حقيقة وتفاصيل هذه القضية ومعاينة المتورطين في هذه الجريمة بالقانون"، رافضاً في الوقت ذاته الحديث عن مجمل الخسائر المتوقعة جراء عملية التزوير التي ارتكبت في البيان الجمركي لهذه المركبات.

وقال الضميدى: "بعد انتهاء التحقيق سيتم الافصاح عن كل التفاصيل في هذه القضية".

ورغم التكتّم الرسمي عن الافصاح عن حجم الأموال التي خسرتها الخزينة العامة جراء هذا التزوير الا ان التقديرات شبه الرسمية تشير الى ملايين الشواقل.

وحسب مسؤول في وزارة النقل والمواصلات فان قرارا اتخذ على مستوى الوزارة بان أي مواطن اشترى مركبة مستوردة لن يكون ملاحقاً بأي شكل من الأشكال لعدم علاقته بهذا الأمر، في حين ان الجهود جميعها منصبة على ملاحقة الشركات المستوردة التي

مارست عملية التزوير بالبيانات الجمركية للمركبات. وقال المسؤول الذي فضل عدم ذكر اسمه لـ "حياة وسوق" ان "الحكومة تلاحق المتورطين وأصحاب الشركات المتورطة لاستعادة المال العام الذي سرقوه من الخزينة العامة بالتحايل والتزوير".

من ناحية اخرى اعتبر الضميدى ان عملية الربط الالكتروني بين وزارة النقل والمواصلات والوزارات الاخرى سيكون له بالغ الأهمية في مواجهة أساليب التلاعب والتحايل والتزوير في الأوراق الرسمية للمركبات.

ورداً على سؤال لـ "حياة وسوق" لماذا لم يتم الربط الالكتروني بين وزارة النقل والمواصلات ووزارة المالية سابقاً؟، قال الضميدى: "نحن لا نتعامل مع الأمر على قاعدة الشك بل على أساس الوثائق، وأنا أؤكد ان الوثائق والمعلومات التي لدينا تؤكد انه لا علاقة لأي جهة في الوزارة بتزوير المركبات المستوردة وان عملية التزوير تمت من جهات خارج اطار الوزارة".

في المقابل فان هناك مخاوف لدى اصحاب شركات استيراد للمركبات من وضع الجميع في "سلة واحدة"، خاصة ان هناك شركات استوردت المركبات دون جمرک وقامت ببيعها لشركات اخرى دون ان يكون لها علاقة بعملية التزوير أو جمرکة هذه المركبات، في حين ان الكشف عن عملية التزوير ساهم في نشوب مشاكل بين اصحاب شركات استيراد المركبات "لأن بعض شركات الاستيراد اشترت مركبات مزورة من شركات اخرى دون ان تتمكن من بيعها للمواطنين بعد الكشف عن عملية التزوير".

وتوقع أصحاب شركات تعمل في استيراد المركبات من الخارج توقف عملهم خلال فترة لا تقل عن شهرين لأن الزبائن سيترددون كثيراً في الاقبال على شراء المركبات المستوردة بعد اكتشاف تورط شركات في تزوير الأوراق الجمركية.

وطالب أصحاب هذه الشركات بالاسراع في انجاز التحقيق مع اصحاب الشركات المتورطة واعلان النتائج للجمهور لأن تأخر

بدء التحقيق مع اصحاب شركات استيراد..

والمتهم الرئيسي خارج البلاد





شعث: يجب اخضاع أي مركبة للفحص المختص قبل شرائها

المواطن وما يخدم المصلحة العامة سعياً إلى استكمال بناء مؤسسات الدولة الفلسطينية وفق مبادئ الحكم الرشيد، وبشراكة حقيقية واستراتيجية مع كافة الجهات والقطاعات المسؤولة. وأكد الضميدي ان الاجراءات التي اتخذت على مستوى الوزارة تمثلت في العودة لأرشيف المركبات المستوردة منذ عام 2008 للوقوف على البيانات الجمركة والتحقق منها في اطار عمل مهني متواصل.

وفتح اثاره ملف تزوير المركبات المستوردة، شهية المؤسسات الأهلية الناشطة في مجال مكافحة الفساد للحديث عن أهمية فتح هذا الملف بالكامل وبكل ما له علاقة بالجمارك حيث طالب مفوض ائتلاف امان لمكافحة الفساد د.عزمي الشعبي مجلس الوزراء بتشكيل لجنة تحقيق مشكلة من وزارات المالية والنقل والمواصلات وديوان الرقابة المالية والادارية والاقتصاد الوطني، اضافة الى خبراء للتحقق من معاملات المركبات التي دخلت الأراضي الفلسطينية في آخر ثلاث سنوات ماضية لحصر المركبات التي جرى التلاعب بأوراقها ومقارنتها مع السجلات والمواصفات الفنية لدى وزارة النقل والمواصلات ودائرة الجمارك في وزارة المالية ودائرة المعابر والحدود التي تمر بها هذه المركبات. وقال الشعبي: "نحن لدينا معلومات وبصدد اعداد ورقة لها علاقة باهدار المال العام الناتج عن التحايل على الجمارك ومن ضمنها موضوع المركبات".

ورغم المحاولات المتكررة للحديث مع مدير عام دائرة الجمارك في وزارة المالية أو حتى الحصول على رقمه من الجهات ذات العلاقة في الوزارة، الا اننا لم ننجح في الاتصال به للحديث عن هذه الجريمة وكيفية وقوع "حراس المال العام" ضحية لهذه الجريمة التي تدفع الخزينة العامة ثمنها.

اصحاب شركات يتوقعون توقف عملهم ويطالبون بانجاز التحقيق سريعاً



الضميدي: مواجهة هذه التجاوزات تتم من خلال الشفافية والنزاهة بالعمل الرسمي

التلاعب بأصل المنشأة الخاص بها وادخالها على أساس انها مستوردة من الخارج، كما ان هناك تجارا يحاولون تضليل الجهات المختصة من خلال التلاعب بالمعلومات في الأوراق الثبوتية للمركبة، لكنه أكد ان مثل هذه الممارسات والمحاولات سرعان ما تنكشف من خلال المراكز المحلية المختصة التي يكون بمقدورها الكشف عن أصول المركبات المزورة، مشددا في الوقت ذاته على أهمية اخضاع أية مركبة يربد المستهلك شراءها للفحص المختص قبل الدخول في انجاز معاملتها كي يقف على حقيقة هذه المركبة.

وكانت وزارة النقل والمواصلات وبالتنسيق مع الجهات الأمنية اتخذت اجراءات أمنية لمتابعة اصحاب شركات لاستيراد المركبات ومنعهم من السفر خارج الأراضي الفلسطينية.

وتشرف وزارة النقل والمواصلات على ترخيص وعمل 126 شركة استيراد مركبات مستعملة في الضفة الغربية و54 شركة أخرى في قطاع غزة، حيث وصل عدد المركبات المستوردة من قبل الشركات والمواطنين لغاية منتصف شهر أيلول الماضي الى أكثر من 4500 مركبة.

وبخصوص تأخر اعلان الكشف عن عملية التزوير للمركبات المستوردة، قال الضميدي: "قبل خمسة عشر يوما كان لدينا معلومات عن هذه القضية، لكن مصلحة الوطن والمواطن أهم من أي خبر أو مادة صحفية، ونحن تعاملنا مع هذا الملف بسرية تامة لمنع الاضرار بالمصلحة العليا للوطن والمواطن".

وأضاف الضميدي: "حينما تهيأت الظروف والوقت المناسب تم الاعلان الرسمي عن هذا التزوير وفتح هذا الملف من خلال عمل الطواقم المختصة في الوزارة التي عملت لفترة طويلة ومستمرة للكشف عن التلاعب في بعض الوثائق المقدمة من قبل بعض شركات استيراد المركبات المستعملة بخصوص (نموذج الجمارك) المتعلق واللازم لعمليات ترخيصها".

وأكد الضميدي "ان طواقم وزارة النقل والمواصلات وبالتنسيق مع جميع الجهات المختصة اتخذت كافة التدابير اللازمة وجميع الاجراءات الادارية والفنية والقانونية؛ لضبط وتنظيم استلام وترخيص معاملات المركبات المستوردة كمستعملة التي يشتهر بوجود حالات تلاعب بها، بما يضمن حماية حقوق المواطنين والحفاظ على المال العام".

وشدد الضميدي على أن الحكومة تسعى دوماً لحفظ حقوق



النتشة: هيئة مكافحة الفساد تسلمت الملفات وباشرنا المتابعة والتحقيق فيها

التحقيق يعني الحاق الضرر المالي بالشركات الملتزمة بالقانون والاجراءات الرسمية.

وتعرضت فئة التجار الصغار للضرر الأكبر خاصة ان اغليبتهم يقومون بشراء المركبات من شركات حاصله على التراخيص للاستيراد وبييعونها للزبائن، الأمر الذي وضعهم في موقع "الضحية" في ظل تواضع قدرتهم المالية على مواجهة مثل هذه الأزمة التي شهدتها قطاع المركبات المستوردة.

ولم يتوقف الأمر عند حدود تورط أصحاب شركات في عملية التزوير لهذه الوثائق بل قد تمتد الى مواطنين عاديين يتاح لهم الاستيراد تحت مظلة شركات للاستيراد، ما يؤشر الى ان هذه القضية قد تفتح ملفات ساخنة مرتبطة بهدر المال العام والتحايل على الاجراءات الرسمية والحاق خسائر مالية كبيرة بالخزينة العامة.

وقال أحد العاملين في شراء المركبات المستوردة وبييعها للمواطنين: " لا نعرف ماذا نفعل في هذا الأمر، فنحن اشترينا مركبات من شركات تستورد المركبات وقمنا ببيعها للمواطنين دون ان نعرف هل هي مزورة أم لا"، موضحاً ان "خسائرهم في حال ثبوت ان هذه المركبات مزورة قد تصل مليون ونصف المليون شيقل".

من جانبه قال وكيل وزارة النقل والمواصلات، د.علي شعث: "نحن نتعامل مع المواطن على ارضية حسن النية وانه ليس شريكاً فيما يقوم به أصحاب بعض الشركات، وعملنا هو حماية المواطن والوطن".

وكشف شعث عن منافذ للتزوير يمارسها بعض مرضى النفوس فيما يخص استيراد المركبات مثل سرقة سيارات مستأجرة في دول أخرى ونقلها الى مناطق حرة ثم دق أرقام الشصي من خلال

توجه لربط «النقل والمواصلات» مع كافة الوزارات المعنية للحد من التلاعب بالاجراءات القانونية

رئيس ديوان الرقابة المالية والادارية في مقابلة مع **حياة وسوق**

أبو زنيد: حولنا 25 ملفا منذ بداية العام لهيئة مكافحة الفساد



أبو زنيد يتحدث لـ «حياة وسوق»

حياة وسوق أجرى الحوار: نائل موسى
شارك بالحوار: بشار برماوي - أمجد التميمي

يؤثر رئيس ديوان الرقابة المالية والإدارية د. سمير أبو زنيد العمل في هذا المفصل الحيوي بصمت بعيدا عن صخب الإعلام وحب الأضواء، يطبق مقولة: "نعمل أكثر ونتحدث أقل" بانتظار لحظة تتحدث الانجازات عن نفسها، وبين الإطلاقات النادرة كانت هذه المقابلة المطولة التي خص بها "حياة وسوق"، حيث كشف محاوريه بكل شفافية حول الديوان وسعيه لترسيخ رقابة وطنية شاملة في المفهوم والجوهر والهدف.

أسس ديوان الرقابة المالية والإدارية تنفيذاً لأحكام القانون الأساسي ويتمتع الديوان بالشخصية الاعتبارية المستقلة، ويعتبر حسب القانون الجهاز الأعلى للرقابة في فلسطين.

ورأى الديوان النور في البدايات كهيئة رقابة بقرار رئاسي رقم 22 لسنة 94 الذي قضى بإنشاء هيئة الرقابة، ونظم عمله استناداً الى قانون الهيئة رقم 17 لعام 1995 وتحول الى ديوان رقابة وفق قانون رقم 15 لسنة 2004،

وفيما يلي تفاصيل الحوار:

التقارير الرقابية سواء كانت تقارير مالية وإدارية وفنية وبيئية، ورقابة أداء.

*** لكن هناك هيئة مكافحة الفساد كجهة حكومية، هل هناك تضارب في الصلاحيات والعمل وتكرار للجهد في اطار عمل المؤسساتين؟**
هيئة مكافحة الفساد كجهة حكومية أخرى أنشئت قبل سنوات قليلة بقانون، نحن جهتين تكمل احدهما الأخرى، لكننا نقوم بنشاطات مختلفة وان كان الهدف واحدا هو صون المال العام والحفاظ على الموارد والتأكد من سلامة هذا المال والحصول عليه وطريقة إنفاقه.

ما نقوم به كديوان لا يمكن ان تقوم به الهيئة والعكس صحيح، الهيئة جهة تنفيذية تقوم بأعمال التحقيق والمساءلة والمحاسبة، ونحن دورنا التحقق والتدقيق وكشف المخالفات والانحرافات ونشخص ونعد تقاريرنا الرقابية، والتقارير هي منتجنا الوحيد.

*** الى أي مدى تعولون على التقارير في احراز الهدف وتصويب مواطن الخلل، وكيف تضمنون فعاليتها ونجاحها؟**

نضمن تقاريرنا على أنواعها، الملاحظات والمخالفات والانحرافات والاستنتاجات والتوصيات ونرسلها الى الجهة الخاضعة للتدقيق ويتاح لها الرد خطيا عليها خلال 30 يوما بموجب القانون وتقديم التوضيحات قبل إعداد التقرير النهائي، هذه هي الآلية المتبعة، ونحن نرفع تقاريرنا الى جهة الاختصاص وهي المسؤولة عن المتابعة ونقوم بالنشر وهذا يشكل مصدر قوة ودفع باتجاه الأخذ بالتوصيات والملاحظات لمعالجة الخلل.

*** هل يأخذ الديوان بتوضيحات ومبررات الجهة التي يتعلق بها التقرير ازاء ما ورد فيه بشأنها؟**

نحن نستمع الى ملاحظاتها وتبريراتها، ولكن ليس بالضرورة ان نأخذ بكل التوضيحات والتبريرات، نحن نأخذ بما نتأكد من انه مقنع، وللتوضيح بالنسبة لنا كمدققين أي تجاوز هو مخالفة وانحراف، ولكن في أحيان يكون للتجاوز ما يبرره.

والدوائر الخاضعة للرقابة التعاون مع طواقم الديوان لتعود بالفائدة على هذه المؤسسات.

وهنا نرى ان للرقابة أثرا إيجابيا في تعزيز ورفع مستوى ثقة المجتمع الفلسطيني بعمل المؤسسات الحكومية والهيئات المحلية ومؤسسات المجتمع المدني، وهذا الوعي يحقق النتائج المرغوبة من خلال كشف أوجه الانحراف المالي والإداري والعمل على تصويبها ووضعها في مسارها الصحيح. الديوان يمثل الركيزة التي تقوم عليها آليات المساءلة لتفعيل وتعزيز التصرف السليم في المؤسسات من خلال الالتزام بمبادئ ومعايير التدقيق الحكومي.

*** يحظى الديوان بسمعة ومكانة دولية واقليمية بسبب ادائه خلال السنوات الأخيرة، هل لديكم خطط وتوجهات للانضمام الى مزيد من الهيئات الإقليمية والدولية خاصة بعد اعتراف الأمم المتحدة بفلسطين دولة غير عضو؟**

ديوان الرقابة المالية والإدارية اليوم عضو في منظمة "الأرابوساي" التي تضم كافة الأجهزة العربية العليا للرقابة ويسعى للانضمام الى المنظمات الإقليمية والعالمية المهنية المختصة بالرقابة والمحاسبة مثل المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة (الانتوساي)، والمنظمة الآسيوية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة (الاسوساي)، بهدف التواصل مع المختصين في المجالات المختلفة ومواكبة التطور العالمي في مهنة الرقابة بغية الارتقاء بمستوى وقدرات العاملين في أجهزة الرقابة العليا من خلال تبادل الخبرات والتجارب وتقاسم المعرفة ضمنا لمواصلة التطوير المستمر للرقابة الحكومية ووسائل ممارستها، لكي يصبح الديوان بمثابة مركز مشاهدة من قبل مؤسسات القطاع الخاص والمؤسسات الإقليمية والدولية على السواء.

*** لدى السلطة الوطنية وفي المجتمع المدني عدة جهات تعنى بالرقابة وتعزيز الحكم الرشيد والحوكمة والحكم الرشيد، أين يرى الديوان نفسه وسط هذا الزحام العديدي؟**

أولا نحن كديوان رقابة نشجع أي جهة تعمل في مجال محاربة الفساد وتعزيز مفاهيم الحكم الرشيد وإرساء مبادئ الديمقراطية وحكم القانون، والديوان هو الجهاز الرقابي الرسمي الوحيد الذي يعنى بإعداد

*** لديكم تعريف شامل للرقابة المالية والإدارية، ما هي الرقابة التي تقوم بها الديوان؟**

الرقابة تعني التحقق من أن كل شيء يسير وفق الخطة المرسومة والتعليمات الصادرة، بمعنى التأكد من أن ما هو حاصل مطابق تماما لما يجب أن يكون. والديوان ينطلق من ادراك لأهمية دور الرقابة في المحافظة على الأصول والممتلكات ومنع هدر المال العام والتقليل من حدوث الأخطاء والمخالفات، وضمان التزام الإدارات بالقوانين والأنظمة والتعليمات، وضمان حماية حريات الأفراد وحقوقهم، وكشف الأخطاء والانحرافات الإدارية ما يضمن تقديم الخدمات الحكومية للجميع بشكل أفضل ومن دون تفرقة وبأقل قدر ممكن من الإجراءات، والرقابة التي نؤديها تحمي الأفراد من تجاوزات الإدارة العامة وتعدياتها على حقوقهم على خلاف ما يجيزه القانون، ونرى أنواع للرقابة هي الرقابة الأولية، الملازمة، واللاحقة، وبأشكالها المختلفة سواء كانت رقابية شعبية، رقابة الرأي العام، رقابة برلمانية "تشريعية"، رقابة الأحزاب السياسية، رقابة وسائل الإعلام، ورقابة مؤسسات المجتمع المدني.

*** قبل الخوض في التفاصيل من اية زاوية يطل الديوان على المجتمع؟**

يعتبر ديوان الرقابة المالية والإدارية في السلطة الوطنية الرافعة الأساسية للنظام الديمقراطي في فلسطين؛ إذ يقوم بدور محوري في تعزيز أداء القطاع العام، بالتأكد على أهمية تطبيق مبادئ وقواعد الحوكمة والشفافية والنزاهة والمساءلة.

ويقوم الديوان بمهامه الرقابية ذات الطبيعة التوجيهية والإرشادية للجهات الخاضعة للرقابة بعيدا عن تصيد الأخطاء عبر تقييم الأداء من أجل الوصول إلى الكفاءة والفاعلية في الأداء، ما يحقق الصالح العام والمصالح العليا للشعب الفلسطيني، من خلال التدقيق في أعمال الجهات الخاضعة، سواء ميدانيا عبر طواقم الرقابة والتفتيش أو من خلال النظر والتحقق في شكاوى المواطنين والمخالفات المالية والإدارية التي ترد أو القيام بالدراسات التي من شأنها تحسين الأداء ومعالجة أي خلل أو قصور بهدف تطوير وتحسين الأداء وتصحيح المسار نحو الأفضل. ونحن نقوم بالرقابة على أساس أنها رديف لأجهزة الدولة ودوائرها لا عائق يحول دون قيامها بأعمالها وواجباتها، وأنا أهيب بكافة المؤسسات



الرقابة ترفع مستوى ثقة المجتمع بعمل مؤسسات الدولة والمجتمع المدني

والاقتصادي، نحن نعمل مثل الطبيب نعالج ولا نتحدث للإعلام وتقريرنا تسهم في التنمية في مختلف المجالات وتطوير الحد من الفقر بمحاربة الفساد، وقد حصلنا مؤخرا على تقييم "سي زائد" عن عملنا من "البيفا" المتخصصة في أداء الحكومة للحفاظ على إدارة المال العام، وهي قفزة كبيرة أحرزناها دفعة واحدة في زمن عالم الحوكمة، حيث يتطلع العالم إلى مدى جدية الحكومة في مجال الحوكمة والحكم الصالح.

*** ربما تجهل الغالبية أن ديوان الرقابة المالية والإدارية هو واحد من أهم مزودي هيئة مكافحة الفساد بالملفات المتابعة، كم عدد الملفات المحولة للهيئة؟**

عام 2012 حولنا نحو 43 ملفا إلى هيئة مكافحة الفساد، وحتى تاريخه حولنا منذ بداية العام الجاري 25 ملفا.

نحن في عملنا نريد التأكيد على الأخلاق والإدارة النظيفة في المؤسسات ضمن حوكمة وطنية لتحسين مختلف الأمور وتعزيز فهم ودور المواطن في الحفاظ على الديمقراطية ودولة القانون والمؤسسات والمساءلة والشفافية في الإدارة النزاهة وفرض عقوبات، ونحافظ على الأمن الوطني ونحسن حياة المواطن بتوجيه المال لأغراضه ومحاربة الخلل والفساد، وعلى المواطن ان يسأل أيضا: ماذا يقدم للدولة والانخراط في الرقابة الشعبية عبر ترسيخها في المناهج والمدارس والجامعات والمؤسسات.

*** انتم لا تفصحون للإعلام غالبا عن عملكم وجهودكم لدرجة ان المواطن لا يعرف الكثير عن الديوان وتمتعتون عن نشر أسماء اشخاص متهمين بالفساد، لماذا؟**

نحن آثرنا العمل بصمت "نعمل أكثر ونتحدث أقل".

ربما نحن لا ننشر أسماء متهمين كونهم متهمين وفي أحيان كون القضايا أمام المحاكم، ونكتفي بنشر تقاريرنا، ديوان الرقابة لا يتحدث كثيرا في الإعلام عن عمله والمواطن ربما لا يعرف الكثير عن حقيقة ما يقوم به، نحن نزود هيئة مكافحة الفساد بالملفات.

وأود الإشارة إلى أن ديوان الرقابة هو من اكتشف القضية الأخيرة (إعادة المتهم باختلاس 42 مليون شيقل من الأردن) .. نحن حولنا هذا الملف الى هيئة مكافحة الفساد بعد اكتشاف أحد موظفينا هذا الفساد.. نحن لا نسارع الى الإعلام لشرح إنجازاتنا، لكن من حق موظفينا ان يعرف المواطن بجهودهم وإنجازاتهم.

*** من خلال عملكم، أي القطاعات الخاضعة لرقابة الديوان يعتبر أداءها خلل وشبهات؟**

أكبر قطاعين نجد فيهما خللا هما المجالس والهيئات البلدية والقروية ومنظمات المجتمع المدني، وهما قطاعان كبيران جدا. يتضح من خلال ما نقوم به من رقابة وتدقيق انهما أكبر قطاعين فيهما خلل ربما بحكم قلة الخبرات وبعضها مستحدثة، هناك تجاوزات وإيجابيات ونحن زودنا وزير الحكم المحلي بتقرير حول أبرز التجاوزات والمخالفات والإشكاليات التي وجدناها في عمل هذه المجالس.

*** منظمات ومؤسسات المجتمع المدني الـ " NGO's " تبرر وجودها وعملها وما تنفقه في تعزيز الحكم الرشيد والحوكمة ومكافحة الفساد وترسيخ النزاهة والشفافية والمساءلة والحياة الديمقراطية، كيف يحدث هذا فيها بنظركم، ومن المسؤول؟**

المانحون يتحملون جزءا من المسؤولية عن الخلل وان بطريقة غير مباشرة بسبب طريقة التمويل التي يعتمدونها، نحن ليس لنا رقابة على الأموال التي تصلها وهي مشكلة، وتأتي رقابتنا لاحقة حول كيفية التصرف بهذه الأموال.

نراقب جميع مؤسسات الدولة ولا أحد فوق القانون وهدفنا تصويب الأداء وليس المناكفة

*** لتدخلات خارجية في عمله؟**

- لا، هذا لا يعني ان الديوان غير مستقل، بل هو مستقل باستثناء ان موظفيه يتلقون رواتبهم من وزارة المالية وهو ما نريد معالجته، لا الرئيس ولا رئيس الوزراء ولا وزير المالية ولا أحد يتدخل في عملنا، نحن لا نخضع لابتزاز، نحن أقوياء ومحصنين بدعم الرئيس وهو مرجعيتنا والقانون يزيدنا قوة.

*** إلى أي مدى تنجحون في محاربة الفساد ووقف التلاعب والهدر في المال العام؟**

- نحن نقوم بالرقابة في اتجاهاي المال العام لمنع التلاعب والاختلاس وكل ما يمكن ان يلحق بالمؤسسة من أذى، والرقابة على حسن ادارة المال واستخدامه لتحقيق البرامج ككل وبما يعني كفاية وفاعلية واقتصاد وأخلاق، دورنا واضح.. نتطلع الى تصويب الأداء وتحديد الخلل ومعالجته، وكل جهة خاضعة لرقابتنا ملزمة قانونا بإبلاغنا في حال وجود خلل أو اكتشاف فساد في غضون 10 أيام من اكتشافه وألا تكون ارتكبت مخالفة.

*** إلى أي مدى تهتمون وتعولون على وجود وحدات للرقابة الداخلية في المؤسسات كعامل مساعد؟**

نحن نقوم بالتدقيق والرقابة، ومن جهة أخرى غير منفصلة نحن موجودين ليس للرقابة فقط، بل ولتقديم الاستشارات لمؤسسات الدولة، وبما ينهض بالمؤسسة ويحسن من أدائها المالي والإداري، وعلى سبيل المثال، إحدى البلديات طلبت خلال الأيام الماضية مساعدة الديوان لإنشاء وحدة رقابة داخلية ادخل غيابها المجلس في إشكاليات وخلل مالي وإداري، ونحن سارعنا بإرسال فريق لمد يد العون. ونحن نرى في وحدات الرقابة الداخلية بمثابة صمام أمان لتفادي الخلل.

*** هل بوسع الديوان التحرك للتدقيق على جهة خاضعة بناء على معلومات أو شكاوى جمهور؟**

في حال علمنا بوقوع خلل في مؤسسة دون ان تبلغ عنه نرسل طاقمنا ونعلمهم بارتكاب مخالفة بعدم تبليغ الديوان وتتخذ الإجراءات اللازمة من تحرز على الملفات والتدقيق فيها. علينا كثير من المسؤوليات وفي إطار الإمكانيات نقدم نوعا من الرقابة الإيجابية الشاملة ونذكر الإيجابيات، ومن أولويات الديوان تقويم كل اعوجاج ونرد كل خارج عن الطريق إلى المسار الصحيح وما لم تؤد الرقابة هذا الغرض تكون مخالفة لأهدافها.

*** هل تلقيتم شكاوى تتعلق بتحيز رقابي وتشدد على جهات خاضعة دون أخرى؟**

نحن في الديوان نعمل بتجرد من الانتماءات السياسية ونصر على الحياد ومعايير النزاهة والاستقلال في العمل والحصانة، ووقعنا مدونة سلوك ستصدر قريبا تحدد المبادئ والقيم التي ينبغي ان يلتزم بها موظف الديوان، البعض ينظر الى موظفنا عندما يدلي بشهادة وكأنه خصم والبعض يشخصن القضية ويلاحق الموظف في البيت.

المهم وما نفخر به هو ان موظفينا يتمتعون بالقدرة على القيام برقابة شاملة وبالكفاءة من خلال التطوير الدائم عبر الدورات الداخلية والخارجية للوقوف على آخر التطورات الرقابية ونهتم بالتطوير الذاتي ولدينا مشروع بقيمة 3,5 مليون يورو لمدة 3 سنوات لتطوير الأدلة في مختلف نواحي العمل، نحن نواكب ونشارك الخبرات العالمية.

*** تعولون على عملكم لاحتراز تقدم شامل في المجتمع تزيد عن تصويب الأداء وحفظ المال العام، أي هدف يمكن ان تحققه الرقابة المالية والإدارية؟**

تقريرنا تؤدي الى تعزيز الأمن المجتمعي والاستقرار السياسي

رفعنا تقريرا «مفاجئا» لوزارة المالية بشأن الضريبة والجمارك والمكوس

*** هل تخضع جميع الوزارات لرقابة الديوان؟**

- مؤسسات الدولة جميعا خاضعة لرقابتنا، والهيئات المحلية والبلديات والمجالس القروية والمنظمات الأهلية ومؤسسات الـ NGO's.

*** هل وزارة الأوقاف من ضمنها؟**

وزارة الأوقاف والشؤون الدينية تخضع للرقابة مثل باقي الجهات، نحن ندقق عليها وأصدرنا تقاريرنا بخصوص موسم الحج وسلمناه لوزير الأوقاف وننتظر الرد عليه، ونراقب على الوزارة والأماكن الوقفية ولدينا تقرير على وشك الانتهاء منه، لكن سلطة الأراضي هي من يتابع التقارير بشأن هذه الأماكن.

*** هل هناك تلمل من قبل الوزارة أو احتجاج على هذه الرقابة وهل هناك إشكاليات معها؟**

الوزارة ضمن اختصاصنا، ولا أحد ولا جهة فوق القانون. قانون الموازنة العامة ينص على ان تورد كل الإيرادات والرسوم والمقبوضات لحساب السلطة الوطنية (حساب الخزينة العامة) وتدخل ضمن الموازنة العامة التي تضم كل الإيرادات والقروض والمنح ما لم يرد نص بغير ذلك، وعلى الدوائر ان تقوم بتوريد الإيرادات التي تقوم بتحصيلها فورا إلى حساب الإيرادات العامة ولا يجوز لها استخدام تلك الإيرادات لأي غرض كان، وعلى أي جهة مكلفة بتحصيل إيرادات بموجب القانون توريده الى حساب الإيرادات، ولا يجوز السحب من هذه الإيرادات ما لم يكن هناك استثناء بقانون أو باتفاقية دولية.

كل إيرادات السلطة الوطنية تحول إلى الحساب الموحد ويمكن إنشاء صناديق خاصة عندما يتطلب القانون أو العقود الدولية ذلك ويجب ان تحفظ في الخزينة العامة.

نحن في تعاملنا نؤكد ونلتزم ألا أحد فوق القانون، ونحن نراقب ليس ذلك وحسب، بل نحول أي شبهة فساد الى هيئة مكافحة الفساد، ونرفع تقاريرنا بهدف تصويب الأداء وليس بهدف التصيد والمناكفة.. نحن لا نريد الدخول في صدامات مع الحكومة أو أي جهة خاضعة لرقابتنا، فقط نريد تصويب أداء المؤسسات.

*** بتقديركم واستنادا الى التجربة، هل تأخذ الجهات الخاضعة لتقرير الديوان بالجدية الكافية؟**

اليوم هذه المؤسسات تعمل ألف حساب للديوان لأن تقاريره تنشر للملا، وترسل الى جهات الاختصاص للمتابعة، نرسلها أولا الى الجهة التي تمت المراقبة والتدقيق عليها، ورئيس الوزراء ليعلم حقيقة ما يجري في الوزارات ما يساعد على تصويب الأداء وزيادة ثقة المواطن بها. وجهاز الرقابة في العالم هو دول، ومن أهم أجهزة الدول وركن أساسي من أركان النزاهة وهو جهاز قوي محايد ويمتد باستقلالية، وأنا أعتز بهذا الجهاز.

*** تسعون الى تعديل قانون الديوان الساري بهدف زيادة استقلالية الديوان وتكريسه كشخصية مستقلة هل تعانون من تدخلات في عمل الديوان وتقريره؟**

أجرينا مشروع تعديل على القانون الساري بما يضمن الاستقلالية المالية والإدارية الكاملة للديوان، ونحن بصدد رفعه الى الرئيس لإصداره قرار بقانون، حتى نستطيع القيام بعملنا بكل نزاهة واستقلالية وبما ينسجم مع متطلبات المنظمة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة "الأرابوساي"، وستقدم بطلب للانضمام إلى المنظمة الدولية للأجهزة الرقابية العليا وتطلع الى قانون ينسجم مع المتطلبات الدولية ويراعي البيئة المحلية والحالة الفلسطينية، نحن تعاوننا مع خبراء أوروبيين واستفدنا من تجاربهم للخروج بمشروع القانون الجديد وإقراره وبما يوفر للديوان الاستقلالية التامة.

*** هل يعني ذلك ان الديوان حاليا يشعر بعدم استقلالية ويتعرض**





ابو زنيد خلال زيارة لاحدى المدارس الحكومية

القانون ينص على ايداع كافة الايرادات والرسوم الحكومية لحساب الخزينة العامة

*

الديوان يعتبر الرافعة الأساسية للنظام الديمقراطي في فلسطين ونعمل على استقلاليته المالية والادارية

*

ديوانا الرقابة والموظفين وهيئة مكافحة الفساد ووزارة المالية هدفها الحفاظ على المال العام

العليا للرقابة المالية. نحن مثل الطبيب، عندما يشعر الشخص بألم يتوجه اليه ربما وهو خائف، لكن في المحصلة لا بد من عيادة الطبيب الذي يشخص ويصف الدواء لإنهاء الألم.. اليوم هناك مؤسسات تطلب منا التدقيق عليها وهذا دليل على الثقة وعلى رغبة المسؤولين في معرفة الخلل في مؤسساتهم وتصويبه لا سيما اننا نملك خبرات عمرها 17 عاما في التدقيق.

وأود الإشارة إلى اننا اصدرنا تقارير حول المحاجر والعلاج في الخارج والمركبات الحكومية التي تحمل رقم 31 المعفاة من الجمارك والتي أضحت تستخدم للمتاجرة، وزارة النقل والمواصلات أخذت التقرير وتتابعه مع الجهات، وهذا يدل على ان تقاريرنا لها مفعول وتحديث الفعل المطلوب، كما ان الديوان يقوم بتحديد الخلل والفساد وعلى الإعلام نشر هذه التقارير لتصل للعالم.

وبشأن التقرير حول المحاجر فاننا وجدنا ان الكسارات تدمر جبلا جميلة ثم تتركها دون ادنى مسؤولية، على المؤسسات ان تعرف انها مراقبة، والإعلام عليه واجب وكذلك المواطن، ربما لا يمكنني ان اعرف ان موظف بريد في بلدة بعيدة يغادر قبل ساعات، لكن المواطن هو المراقب وعليه ان يبلغ.

وأنا أهيب بالمواطنين والموظفين من كافة المؤسسات الحكومية التقدم بملاحظاتهم واقتراحاتهم التي من شأنها فضح الفساد وكشفه وذلك من خلال الموقع الالكتروني للديوان أو من خلال مخاطبة الديوان مباشرة، بما يعود بالنفع على الصالح العام وصولا لإقامة الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس.

والمكوس وسيرد عليه خلال شهر وفق القانون وهو من أهم التقارير ويوضح حقيقة أداء الدوائر ونسبة من يدفع من المكلفين وهي نسب مفاجئة، هناك دول تشكل الضرائب فيها 90 % من ايراداتها، ونحن بعيدون كل البعد عنها، سأحدث عن التقرير بعد اعتماده.

ديوان الرقابة وهيئة مكافحة الفساد ووزارة المالية وديوان الموظفين العام كلها أجهزة رقابية هدفها الحفاظ على الموارد والمال العام والتأكد انها تنفق وفق المقرر ويرد الى وجهته بالطريقة الصحيحة.

* هل نخضع الأجهزة الأمنية لرقابة وتدقيق الديوان؟

- قلت لا أحد فوق القانون، من حقنا النفاذ للمعلومة التي نريد، ونحن نراقب على وزارة الداخلية والأجهزة الأمنية ونعد تقريرا حول ذلك.

* توقفت عن منح علامات على أداء المؤسسات المدقق عليها وعن منح درجات لماذا؟

منذ توليت مهام عملي رئيسا للديوان أوقفت منح علامات للمؤسسات (لا تقدير ممتاز أو ناجح)، فقط نحن نشير الى مواطن الخلل والمخالفات، لا يوجد لدينا مؤسسات وصلت بأدائها الى 99 %، نحن نقدم تقريرا ماليا واداريا يشخص الحالة ويشير إلى الخلل ويضع توصيات نتابع تنفيذها لإنهاء أوجه الخلل. اذا منحت مؤسسة علامة 97 % أو تقدير ممتاز فهذا يعني انه لا حاجة للتدقيق والرقابة عليها، لدينا منهجية محددة ومعايير دولية ولدينا شراكات مع أجهزة رقابية دولية، ونحن عضو وشريك فاعل في المنظمة العربية للأجهزة

* هل من حق الديوان الرقابة على الـ "NGO's"، وهل هناك معارضة من قبلها أو تدمير دولي بشأن الرقابة على هذه المنظمات؟
نحن لا نريد تقييد عمل هذه المنظمات، وراقبتنا عليها تنطلق من كونها تحصل على ترخيص من الجهات الفلسطينية المختصة وتعمل وفق القوانين الفلسطينية وتحظى بمتابعة فلسطينية، وبالتالي عليها الامتثال للأنظمة والقوانين التي تعمل وفقها. وبخصوص الممولين انا أدعو المانحين إلى اعتماد التقارير الرسمية التي تصدر عن الديوان فيما يتعلق بأداء هذه المؤسسات، نحن لا نريد ان نقيدهم عملها ولكن نريد التأكد من امتثال هذه المنظمات للقوانين في عملها.

* هذه المؤسسات تقوم برقابة ذاتية وتقدم تقارير مالية وادارية، هل ترون ان تقاريرها خصوصا المالية غير كافية؟

لا يكفي ان تذهب مؤسسة الـ NGO's الى مدقق حسابات خارجي وتطلب إعداد تقرير لتقدمه للجهة المانحة، نحن نعمل بكل مصداقية وشفافية وفق المعايير الدولية والأصل ان يشرك المانحون ديوان الرقابة بهذا الشأن بطلب تقريره حول هذه المنظمات. نحن لا نشكك في تقارير المحاسبين والمدققين، لكننا أيضا لدينا تقاريرنا ونحن نرسل نسخة منها الى الوزارة المعنية بهذه المنظمة أو تلك للمتابعة، والى الرئيس ورئيس الوزراء، لعملي ما يجري ومتابعة التوصيات، الى جانب المجلس التشريعي الذي نعتبره الشريك الاستراتيجي ويقوم بأعمال رقابة ومساءلة معنا.

المشكلة اننا لا نملك صلاحية معرفة الأموال التي تدخل الى هذه المنظمات لكن عندما نذهب لندقق نطلب كشوفا ونتابع.

هذه المنظمات تعتبر نفسها مؤسسات غير حكومية ولا تخضع لراقبتنا، لكن أيا منها لم ترفض التدقيق عليها لا سيما ان القانون يعطينا حق النفاذ للمعلومة، ولا جهة بوسعها الاعتذار اليوم، المنظمات جميعها تعرف ان عليها ان تفتح ملفاتها لموظفينا وهم يردون على ملاحظتنا ويحاولون التوضيح والتبرير.

* تلاحظون كثيرا تغيب وغياب الرقابة الداخلية، هل هذا سبب مهم لوجود الخلل؟

من ابرز نقاط الضعف التي نجدها في المؤسسات بما فيها الحكومية هو غياب الرقابة الداخلية، علما ان وحدات الرقابة الداخلية موجودة في سائر الوزارات والدوائر الرسمية، لكننا نجدها غير مفعلة وتحتاج متابعة ما يعني غيابا للرقابة الداخلية اما بسبب جهل الصلاحيات أو بسبب تبعيتها التي يفترض ان تتبع الوزير أو الرئيس.

* هل الديوان راض عن متابعة تقاريره وتوصياته؟

اليوم سائر الوزراء والمسؤولين يحضرون الى الديوان لمتابعة التقارير الخاصة بمؤسساتهم وهذا يدل على جدية التعاطي مع تقاريرنا التي باتت ترفع للرئيس والتشريعي ورئاسة الوزراء إضافة الى المؤسسة، والتقارير التي يشوب المؤسسة فيها فساد تصل الى هيئة مكافحة الفساد.

* تقرير الديوان بشأن دوام وإجازات الموظفين هل أدى الغرض؟

نتابع ونتواصل مع ديوان الموظفين العام من أجل ضبط الدوام بما فيه التأخير عن الدوام أو مغادرة الدوام وكذلك الإجازات، وبعد التقرير الذي انجزناه بهذا الخصوص لاحظنا انضباطا لافتا، اليوم موظفون ومدراء يسرعون الى عملهم كي لا يسجل عليهم تأخير. نلاحظ ان الوزارات مضبوطة أكثر وهناك إجراءات ضبط.

نتطلع الى ان يكون ديوان الرقابة جهازا مستقلا، وقد بدأت بعض الدول مثل روسيا ودول اوروبية الطلب منا ان ندقق على مشاريع يمولونها، وهذه بداية مهمة لا سيما ان الأجهزة الرقابية أضحت مهمة في العالم وهي المفصل، المانحون يتابعون تقاريرنا ويسألون عن تفاصيل دقيقة ويحضرون للديوان ويأخذونها بعين الاعتبار عند تقديم الدعم.

* هل أنتم راضون عن التعاون مع وزارة المالية كجهة رقابية من جانب وعن أدائها من جانب آخر؟

نعمل بمهنية وشفافية وحيادية مطلقة ولا نخضع لرغبات جهة، نحن نحفظنا على الحساب الختامي للسلطة الوطنية، قدما رأيا متحفظا لأن الوضع في وزارة المالية يحتاج الى مزيد من العمل، ومسؤول في البنك الدولي ابغني عندما التقيته في تركيا ان تقريرنا بشأن الحساب الختامي للسلطة هو أفضل التقارير في المنطقة برمتها، نحن نعمل بكل نزاهة وموضوعية ولا نجامل ولا نسعى لإرضاء أحد.. نحن نشخص ونسعى لتصويب الخلل.

نزود وزير المالية بتقارير مهمة وأخرها حول الضريبة والجمارك

عودة: اسرئيل سرقت الأرض وتسرق الآن النفط والغاز أمام أعيننا

ملكي سليمان

حياة وسوق

من المقرر ان تنتهي الحكومة من المراحل النهائية لتجهيز عطاءات دولية لاستخراج النفط من اراضي قرية رنتيس بمحافظة رام الله قريبا. ووفقا لرئيس الوزراء الدكتور رامي الحمد الله فان الحكومة ستوقع هذه العطاءات مع شركة "بريتش كاز" البريطانية قريبا. وتقوم اسرئيل بسرقة النفط الفلسطيني من حقل رقم (1) أو ما تسميه بـ (المجد 6) الواقع على اراضي قرية رنتيس المصادرة قبل عدة سنوات والذي تقدر الأبحاث العلمية والدراسات الحديثة انتاجه المتوقع بـ 1,800,000 مليار قدم مكعب، كما باشرت اعمال التنقيب عن النفط في اراضي تابعة للقرية، وتم اجراء تعديل مسار الجدار العنصري لتصبح البئر رقم 2 أو (مجد 5) ايضا داخل الجدار العنصري.

وكانت اسرئيل أوقفت عملية التنقيب عن النفط لأكثر من عام بدعوى عدم وجود معدات حديثة قادرة على اختراق قشرة الأرض وزيادة عمق البئر ايضا. ووفقا لما يروييه شهود عيان من القرية فانهم يشاهدون شاحنات نقل النفط تغادر الحقل يوميا باتجاه الخط الأخضر، في حين تؤكد بعض المعلومات قيام اسرئيل بتخزين كميات النفط المستخرجة من البئر المذكور داخل صهاريج كبيرة تحت الأرض في قاعدة عسكرية كان الجيش الأميركي يستخدمها خلال حرب الخليج الاولى والثانية.

تعديل مسار الجدار وضم بئر الغاز

وقال مؤيد حسين عودة رئيس مجلس قروي رنتيس لـ "حياة وسوق" ان اسرئيل سرقت الأرض وهي تسرق الآن النفط والغاز أمام أعيننا.

واضاف ان عملية التنقيب عن النفط تقوم به شركة رومانية

تسمى (هيلز) وبعض الخبراء من اسرئيل ولا يبعد بئر النفط الثاني عن منازل القرية أكثر من 300 متر ولكنه داخل الجدار العنصري ولا يسمح للمواطنين أو العمال الاقتراب من اعمال التنقيب، كما لا يسمح للعاملين في الشركة الاحتكاك أو التعامل مع اهالي القرية.

وتابع عودة: "نشاهد أهبة الغاز تخرج من برج الغاز على مدار الساعة، ويتخوف المواطنون من ان ذلك سيشكل مكاره صحية لهم خصوصا في حال تشغيل البئر الثاني (مجد 5) الذي بدأ العمل به في شهر حزيران من العام الجاري".

وقال عودة: "رسميا لم نبلغ كمجلس قروي من الحكومة نيته البدء بأعمال التنقيب عن النفط في اراضي القرية"، مشيرا الى انه وأهالي القرية سمعوا عن ذلك من الأخبار.

واشار إلى الروايات التي تناقلتها الأجيال عن قيام فريق من الخبراء البريطانيين في سنوات الخمسينيات بمحاولة التنقيب عن الماء والنفط في منطقة تسمى (المحفرة) وكذلك الحال في اراضي قرية شقبا المجاورة.

وحول ردود فعل أهالي القرية بشأن موضوع التنقيب عن النفط قال: المواطنون بين متفائل وحذر وبين غير مصدق لاعتقادهم ان اسرئيل لن تسمح للحكومة الفلسطينية بالتنقيب عن النفط في اراضي القرية، فيما التفاؤل في حال العثور على النفط لأن ذلك سيساهم في تحسين اوضاع السكان الاقتصادية وتطوير وتحسين ظروف قريتهم، مشيرا الى ان الحديث عن التنقيب عن النفط "لا يخلو من تأليف النكات في حالة اكتشاف البترول في قريتهم فانهم يصبحون أثرياء مثل سكان الخليج العربي".

اسرئيل غيرت أسماء المواقع

وقال عودة: "اسرئيل بدأت أعمال التنقيب عن الغاز والنفط عام 2010 لكنها توقفت عاما كاملا لعدم وجود كميات اقتصادية وفقا لادعاءاتها وعدم وجود معدات وآليات قادرة على حفر عدة كيلو مترات في باطن الأرض، وفي العام 2011 استأنفت اسرئيل أعمال التنقيب في المنطقة الشمالية الغربية للقرية تسمى التين الشامي وهي قريبة من منازل المواطنين وتقع على ما يسمى بخط الهدنة، أما البئر الثاني الذي تنقب فيه اسرئيل لاستخراج النفط وليس الغاز الطبيعي فيبعد عن القرية 300 متر فقط وقامت اسرئيل بتحويل مسار الجدار العنصري ليصبح البئر داخل الجدار".

وأضاف عودة: "قدمنا العديد من الاحتجاجات للجانب الاسرائيلي حول مصادرة أراضينا التي يتم التنقيب فيها عن النفط والغاز لكننا لم نجد تعاونا ومساعدة من الحكومة ولا أي جهة مجتمعية أو شعبية، كما ان الارتباط العسكري الاسرائيلي اتصل بنا عدة مرات وقلنا لهم اننا نريد استعادة أراضينا وان السنة النيران والذهب التي تخرج من بئر الغاز تؤذي السكان، لكنهم قالوا لنا:



بئر غاز في رنتيس



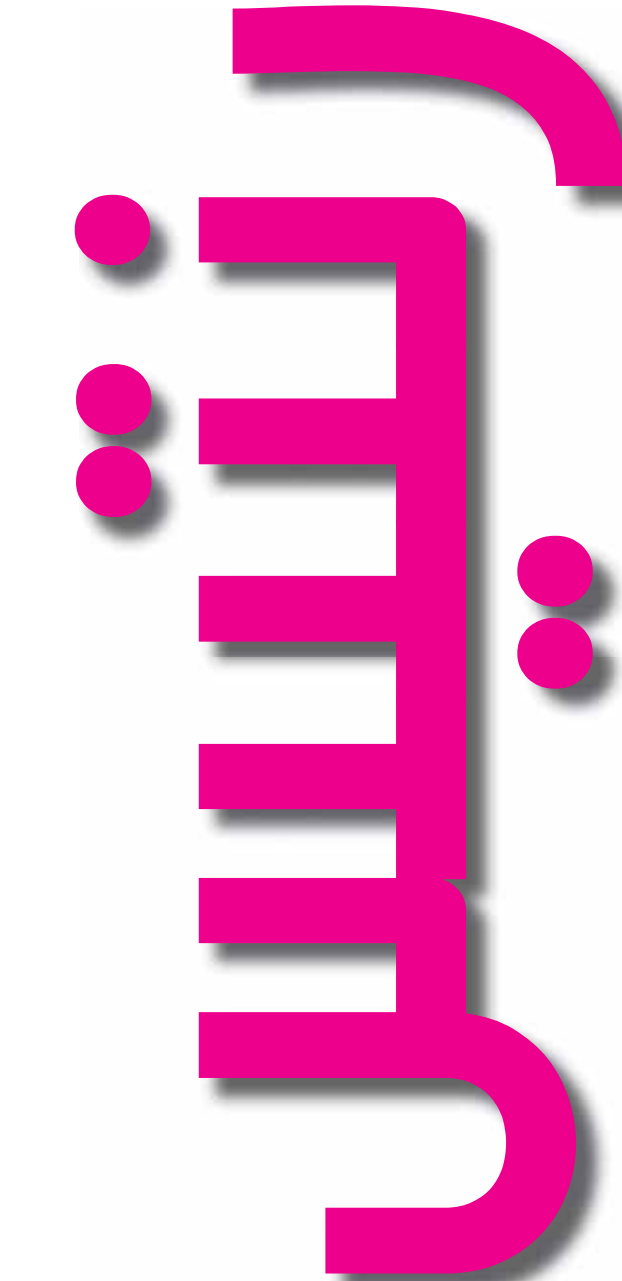
مؤيد عودة

هذه اراض تابعة لاسرئيل واصبحت داخل الجدار". وكان وزير الأشغال العامة والاسكان ماهر غنيم أشار في تصريحات صحفية الى وجود مؤشرات على امتداد حقل النفط المكتشف في رنتيس تحت حوالي 80 موقعا استيطانيا وبؤرة استيطانية صادرتها اسرئيل مضيضا ان 50 ٪ من المنطقة هي ضمن مخطط جدار الفصل العنصري وهو السبب الذي حدد مساره في عام 2001 وهي ذات المنطقة التي يطالب الاحتلال باقتطاعها بالاضافة الى مناطق اخرى في الضفة الغربية وضما لاسرائيل.

وذكرت صحيفة "هآرتس" الاسرائيلية في ملحقها الاقتصادي مؤخرا ان النفط والغاز بدأ يتدفق اثناء الحفر في بئر (مجد 6) بعد ان تم التعمق في باطن الأرض مشيرة الى ان هذه الأعمال زادت تكاليف التنقيب عن النفط بـ 9 ٪، وبدأ استخراج النفط من بئر (مجد 5) في حزيران الماضي اذ ينتج الآن من 40000 - 50000 برميل يوميا.

وأوضحت الصحيفة ان مجموعة شركات النفط الرومانية منفذة المشروع واسمها (هيلز) ستقوم بتكليف شركة خاصة اسمها (دافرة) بزيادة عمق الحفر داخل باطن الأرض ليصل الى عمق 5 كيلومترات وبزيادة تكاليف تصل الى 9 ملايين دولار، بالاضافة الى 18,5 مليون دولار التكلفة الأولية لمشروع الحفر.

وبعد الانتهاء من انجاز المشروع فان البئر سينتج 5 براميل نفط كل 10 دقائق غير ان المستثمرين الاسرائيليين يبدون تخوفا من الفوائد الاقتصادية للمشروع قبل انجازه مطالبين بالتريث قبل بدء الاستثمار وطرح الأسهم للاكتتاب مشيرين الى ان تدفق النفط وليس الغاز ليس مؤشرا على معدل التدفق أو الانتاج المحتمل من النفط والغاز، وتوقعوا ان يصبح انتاج النفط بعد الانتهاء من حفر ثمانية آبار نفط اضافية في نفس المكان نصف مليون غالون يوميا.



على موعد مع الذهب الأسود

قطاع غزة على شفا كارثة اقتصادية وانشائية وبيئية



على الكهرباء وربطنا حياتنا بها، والآن لا كهرباء. وشدت سلامة على ضرورة درء الخلافات جانبا من أجل مصلحة المواطن.

ويحذر مركز الميزان لحقوق الإنسان من توقف (88) جهازا لغسيل الكلى عن العمل حارما (476) مريضا بالفشل الكلوي من إجراء عملية الغسل الكلوي التي يحتاجونها (3-4) مرات أسبوعيا، وتوقف (45) غرفة عمليات، و(11) غرفة لعمليات الولادة القيصرية، وتوقف (113) حضانة للأطفال الخدج، وتهديد حياة المرضى في أقسام عناية القلب والقلب المفتوح وقسرة القلب، ممن يتطلب وضعهم الصحي عناية فائقة في هذه الخدمة النوعية.

وسيؤدي انقطاع التيار الكهربائي الى توقف (5) بنوك دم مركزية ومختبرات الصحة العامة وثلاجات تطعيمات الأطفال وثلاجات وأقسام الطوارئ والحساسية والعنايات المكثفة وأقسام الطوارئ والأشعة التشخيصية المختلفة ومراكز الجراحات التخصصية وجراحة الأوعية الدموية والمخ والأعصاب والعيون والعظام وجراحة المناظير، وتعطل عمل المغسلة ما يؤدي إلى تراكم الغسيل وانتشار الأمراض المعدية، كما سيتوقف عمل محطات الأوكسجين إذا استمرت الأزمة، وستتفاقم معاناة مرضى الأزمات التنفسية المزمنة كمرضى الربو، حيث ان هؤلاء المرضى بحاجة إلى أجهزة خاصة تعمل بالتيار الكهربائي، كجهاز التبخير وأجهزة استخلاص الأوكسجين لمساعدتهم في التنفس. كما ستتفاقم معاناة الأطفال من حالات الشلل الدماغي الذين هم بحاجة مستمرة لاستخدام أجهزة شفط الإفرازات.

وسيتعرض مخزون الأدوية الاستراتيجي المخزن في المستشفيات إلى التلف، حيث ستندم إمكانية حفظ الأدوية بالطرق المناسبة. والأمر نفسه فيما يتعلق بالصيدليات الخاصة التي تقوم ببيع الأدوية الطبية،

الثامن وتنقطع الكهرباء ترى الحياة بالألوان وأنت تصعد الدرج". ويضيف: "لا تقتصر معاناتنا عند هذا الحد، فانقطاع الكهرباء يعني عدم وصول الماء إلى الخزانات"، مشيرا إلى أن انقطاع الماء أسوأ بكثير من انقطاع الكهرباء، وبتنا لا نحتمل العيش من دون كهرباء لكننا قطعاً لن نستطيع العيش من دون ماء وهذا يدفعني إلى شراء المياه المعدنية أو المكررة ورفعها على الأكتاف للدور الثامن، فالوضع صعب على الجميع وأتمنى أن تنتهي أزمة الكهرباء بشكل نهائي".

واضطر المواطن محمد مصطفى (44 عاما) من رفح ولديه 8 أفراد ويسكن في شقة سكنية مساحتها لا تزيد عن 120 مترا للاستدانة من أحد أصدقائه حتى يتمكن من شراء مولد كهربائي يستطيع من خلاله إضاءة البيت. ويقول محمد: "نحن الآن نعيش داخل مصنع ملوث بالضجيج والغازات السامة وهذا أثر بشكل كبير على صحتي وحالتي النفسية، فقد أصبحت أعاني من صداع متواصل".

وتسبب انقطاع التيار الكهربائي منذ بداية العام 2012 بوفاة (16) مواطنا حرقا بينهم (14) طفلا وسيدة واحدة، وإصابة (9) بحروق بينهم (5) أطفال.

المرضى

وتعرض عدد من المرضى في قطاع غزة إلى معاناة مضاعفة جراء انقطاع التيار الكهربائي، كما حدث مع المريض بالقلب خالد سلامة (43 عاما) من رفح الذي اضطر للوقوف أكثر من ساعة في الشارع بانتظار سيارة نقله من المستشفى الذي ذهب إليه لإجراء فحوصات دورية إلى منزله، ونتيجة حالة الإرهاق التي أصابته اضطر أنجاله لنقله إلى المستشفى مرة أخرى.

ويتساءل سلامة: أين الرحمة؟! لقد تحولت حياتنا إلى معاناة وآلام من أجل السلطة والمال، يجب أن يتم وضع حد للاستهتار بأرواح الناس، لقد تعودنا

المتوفر منها بعد توقف محطة توليد الكهرباء عن العمل نحو 150 ميغا وات.

وتحتاج محطة توليد الكهرباء (360) ألف لتر من السولار يوميا لتشغيلها، أي (90) ألف لتر من السولار هو حجم استهلاك المولد الواحد اليومي من أصل أربع مولدات، وأدى توقف المحطة عن العمل إلى انقطاع التيار الكهربائي عن المنازل والمنشآت الحيوية لـ (18) ساعة يوميا، حيث أصبح نظام العمل بتوصيل الكهرباء لمدة (6) ساعات يوميا.

ويقول الطالب في الثانوية العامة مصطفى يوسف "أشعر بقلق شديد بسبب انقطاع الكهرباء بشكل متكرر ولساعات طويلة، ونتيجة ارتفاع أسعار البنزين لم يعد أهلي يشغلون المولد الكهربائي كثيرا، لذلك بت أخاف أن يؤثر كل ذلك على تحصيلي في الثانوية العامة، وهي بالنسبة لي مرحلة مهمة وخطيرة وهذا ما يدفعني للدراسة على ضوء الجوال أو الشمع".

مولدات وحافظات

ونتيجة الانقطاع شبه الدائم للتيار الكهربائي، باتت الأسر في قطاع غزة مضطرة لفتح مجال لمصروفات جديدة تتعلق بشراء المولدات والبنزين لها، أو البطاريات لحفظ الكهرباء التي يبلغ سعرها نحو 2000 شيقل، وهو ما تؤكد جواهر شلال (55 عاما) وتقول: "يسبب انقطاع التيار الكهربائي إلى شلل تام في كافة مناحي الحياة فكل شيء يتوقف تقريبا (الثلاجة، الغسالة وكافة الأجهزة الموجودة في البيت)، وهذا دفعني إلى تغيير أنماط حياتي التي تعودت عليها من سنين، فأنا لا أستطيع شراء حاجاتنا المنزلية بشكل أسبوعي كما كان الوضع في السابق وأصبحنا نتسوق كل يوم بيومه، ليس لقلة الدخل وإنما بسبب الخوف من فساد الأطعمة". أما المواطن عماد رشيد الذي يسكن في أحد الأبراج السكنية في النصيرات فيسرد قصة معاناته مع انقطاع الكهرباء قائلا: "عندما تقطن الطابق

حياة وسوق حسن دوحان

"لقد تحولت حياتنا إلى جحيم جراء الانقطاع شبه الدائم للتيار الكهربائي". بهذه الكلمات المقتضبة تلخص المواطنة فاطمة خليل من خان يونس معاناتها مع أسرتها جراء انقطاع الكهرباء. وتقول: "انتظر بفاغ الصبر يوميا عودة التيار الكهربائي، لكي أقوم بالأعمال المنزلية، لكن دون جدوى، فعندما تأتي الكهرباء أكون في عملي وإذا جاءت ليلا أكون نائمة".

المواطنة خليل (34 عاما) تعمل ممرضة في مشفى مبارك بخان يونس ومتزوجة ولديها أربعة أبناء، وأصبحت لا تعرف تنظيم وقتها بين عملها وأسرتها نتيجة أزمة انقطاع التيار الكهربائي وتقول: "لقد باتت مشاكلتي في قطاع غزة متعلقة بكلي ملابس المدارس وتسخين الطعام وتحضيره والغسيل والطهي وغير ذلك".

معاناة المواطنة خليل ليست حالة فريدة من نوعها، وإنما هي جزء من معاناة أهالي قطاع غزة جراء انقطاع التيار الكهربائي.

وتتعدد مصادر الطاقة الكهربائية في قطاع غزة، فجزء منها تنتجها محطة توليد الكهرباء في قطاع غزة، والجزء الآخر يتم توريده من قبل سلطات الاحتلال، وخط التغذية القادم من جمهورية مصر العربية.

ومع توقف محطة توليد الكهرباء نتيجة رفض الحكومة المقالة شراء السولار الصناعي عبر السلطة الوطنية رغم تخفيض قيمة ضريبتها للنصف تفاقمت أزمة الكهرباء ووصلت مناحي الحياة إلى حد الكارثة، وحسب مركز الميزان لحقوق الإنسان تزود محطة توليد الكهرباء قطاع غزة بنحو (100) ميغا وات، بينما يتم شراء (120) ميغا وات من الجانب الإسرائيلي، واستيراد (27) ميغا وات من مصر.

تقدر الاحتياجات الفعلية للتيار الكهربائي في قطاع غزة بأكثر من (350) ميغا وات، بينما

* الحصار أدخل الصناعات المحلية لـ «العناية المركزة» وانقطاع الكهرباء جعلها في حالة «موت سريري»

* مليون وثمانمئة ألف مواطن يدفعون ثمن انقطاع الكهرباء من أرواحهم وقوتهم ومعاناتهم

يومياً، لكن انتاجها أصبح لا يتعدى 2500 متر مكعب يومياً، وفي حال استمرت الأزمة ستتوقف هذه المحطات عن العمل وإمداد المواطنين بالمياه.

وتسبب انقطاع التيار الكهربائي وشح الوقود بحدوث أضرار بيئية خطيرة، نتيجة توقف عملية معالجة مياه الصرف الصحي وضخها إلى مياه البحر دون معالجة. كما أدى ذلك إلى توقف عدد من محطات ضخ مياه الصرف الصحي وبالتالي طفت هذه المياه إلى الشوارع محدثة مكاره صحية كبيرة حسب مركز الميزان لحقوق الإنسان.

محاولات لتصدير الأزمة

ويقول الخبير الاقتصادي ماهر الطباع: "بعد سبع سنوات من المعاناة المتواصلة لأكثر من مليون وثمانمائة ألف مواطن يعيشون في قطاع غزة، أصبح من الضروري إيجاد حل جذري وشامل لأزمة الكهرباء التي مست بحقوق المواطنين وأثرت بالسلب على كافة مناحي حياتهم". وكانت السلطة الوطنية قررت خصم 50% من ضريبة "البلو" المفروضة على الوقود المورد إلى شركة كهرباء قطاع غزة، وبرت قرار إعادة فرض هذه الضريبة إلى الأزمة المالية الخائفة التي تعانيها، وبموجب القرار سيصبح سعر لتر السولار الصناعي 5.7 شيقل للتر الواحد بدلا من 4.2 شيقل.

وتعيش سلطة الطاقة بالحكومة المقالة حالة من الإرباك وتناقض المقترحات لإمداد قطاع غزة بالكهرباء، فثارة تتحدث عن مقترح غير عملي بأن يتم جلب السولار الصناعي عن طريق وكالة غوث وتشغيل اللاجئين "الأونروا" من دون ضرائب، وثارة أخرى يتم الحديث عن موافقة إسرائيلية على إمداد قطاع غزة بالكهرباء بأموال قطرية.

بدوره يقول المستشار الإعلامي لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين "الأونروا" في غزة عدنان أبو حسنة لـ "حياة وسوق" ان "بعض الجهات توجهت لنا بصورة غير رسمية، بطلب للمساعدة في ملف حل أزمة الكهرباء، وأبدينا استعدادنا للمساعدة حسب امكانياتنا، فنحن منذ 64 عاما نخدم قطاع اللاجئين الفلسطينيين، ومن هذا المنطلق أبدينا استعدادنا للمساعدة، لكن لا توجد أي تطورات في هذا الملف".

وكشف عضو المكتب السياسي للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين محمود خلف أن حركة حماس وافقت على مقترح لشراء الكهرباء من الجانب الإسرائيلي بقدره (100 ميغا وات) لتجاوز الأزمة الراهنة. ويقول: "حماس أبلغتنا قبولها بذلك المقترح الذي وافقت عليه إسرائيل أيضا، لافتاً إلى أن ذلك المقترح ما زال قيد البحث حيث طلبت إسرائيل ضمانات وكفلاء لضمان تسديد حماس ثمن الكهرباء التي تستهلكها.

وأوضح أن المقترحات والأفكار طرحتها الفصائل خلال اجتماع مع سلطة الطاقة بالحكومة المقالة وشركة توزيع الكهرباء ومحطة توليد الكهرباء تمثلت في مقترحات عاجلة منها رفع ضريبة البلو من قبل السلطة وتوريد السولار الصناعي كما كان قبل الأزمة، إضافة إلى الحديث مع المصريين لمد محطة توليد الكهرباء بخط غاز كي تتمكن المحطة من العمل على الغاز الطبيعي لحل الأزمة.

أما المقترحات الجذرية حسب خلف فإنها تتمثل في مشروع الربط الثماني للكهرباء أو تشغيل خط 161 القادم من إسرائيل، والذي يمد قطاع غزة بـ "100 ميغا وات" الأمر الذي يعمل على حل جزء كبير من أزمة الكهرباء.

والى أن يتم إيجاد حل جذري لأزمة الكهرباء المتصاعدة منذ عشر سنوات في قطاع غزة، سيبقى نحو مليون وثمانمائة ألف مواطن يدفعون ثمن الحصار والانقسام من أرواحهم وقوتهم.



محطة كهرباء غزة

الإنشائية وكافة الصناعات، نحو مئة ألف عامل انضموا لصفوف البطالة نتيجة انقطاع التيار الكهربائي. وحذر من حدوث كارثة اقتصادية وإنشائية. ودعا الحايك الرئيس محمود عباس للتدخل وإعادة توريد السولار الصناعي لقطاع غزة وفق التوافق الذي تم بتدخل القطاع الخاص توريده لقطاع غزة من دون ضريبة "البلو".

وقال الحايك: "نحن نقدر الأزمة المالية التي تمر بها السلطة الوطنية ولكن إعفاء غزة من ضريبة البلو لا يسبب أي أزمات بل بالعكس فإن السماح بإدخال السولار الصناعي مع ضريبة الـ 18% سيسهل دخلا لها، وهناك دخل أيضا من مشتقات البترول التي باتت تدخل عبر السلطة وليس كما كان سابقا عبر الأنفاق".

ويضيف الحايك: "محطة توليد الكهرباء تلبى الحد الأدنى من الحياة الكريمة لأهل غزة، من خلال توفير جزء من كميات الكهرباء اللازمة لتشغيل المصانع وإنارة المنازل". ويوجد في قطاع غزة 3900 مصنع، توقفت عن العمل.

أزمة بيئية

وحذرت عدة مؤسسات عاملة في غزة من حدوث كارثة بيئية في القطاع جراء نقص الوقود اللازم لتشغيل مرافق المياه والصرف الصحي.

ويصل عدد آبار المياه في قطاع غزة إلى 200 بئر تديرها البلديات، تعتمد 90% منها على التيار الكهربائي لضخ المياه للسكان، ومع انقطاع التيار وشح الوقود اللازم لتشغيل المولدات تدنت إمدادات المياه التي تصل للسكان بشكل خطير، وحتى في حال تم ضخ المياه لمنازل المواطنين فانهم لن يستطيعوا ايصالها لطوابقهم العليا بسبب انقطاع التيار، وعليه فقد انخفضت حصة الفرد اليومية من المياه من 80 لترا يوميا إلى حوالي 40، بينما نصيب الفرد كما توصي به منظمة الصحة العالمية يجب أن لا يقل عن 150 لتر يوميا.

ويصل عدد محطات التحلية الموجودة في قطاع غزة إلى 9 محطات تنتج حوالي 5500 متر مكعب

تأثير على الصناعة والتجارة، فعدد كبير من المصانع تعتمد على الكهرباء مثل قطاع المطاحن والحلويات والمشروبات، وصاحب المصنع لا ينتفع من فترة قدوم الكهرباء، وتكلفة الإنتاج أصبحت مضاعفة لثلاثة أسباب هي ارتفاع أسعار المواد البترولية المستخدمة في تشغيل المولدات الكهربائية، وانخفاض عدد ساعات التشغيل، والآن المصانع الغذائية تعمل بثلاث طاقتها الإنتاجية، والبضائع المستوردة هي التي تغطي العجز في الكميات المعروضة.

ويوضح أن مشروع حماية المنتج الوطني الذي حقق نجاحا كبيرا بات مهددا مع ارتفاع سعر تكلفة الإنتاج عن البضائع المستوردة، وهذا يعني كسادا وبطالة وعدم توفير فرص عمل.

ويتكون اتحاد الصناعات الغذائية في قطاع غزة من 280 مصنعا، منها ثمانية مطاحن، وثمانية مصانع مشروبات غازية، وعدد كبير من مصانع المعكرونه والحلويات، ونتيجة انقطاع التيار الكهربائي توقف نحو 900 عامل عن العمل من أصل أكثر 1800 عامل في هذا القطاع.

3900 مصنع توقفت عن العمل

ويوضح رئيس جمعية رجال الأعمال رئيس اتحاد الصناعات الفلسطينية علي الحايك أن 12 قطاعا صناعيا تضررت نتيجة انقطاع التيار الكهربائي، كما ارتفعت نسبة المواطنين العاطلين عن العمل، مشيرا إلى أن أخطر تأثير لانقطاع التيار الكهربائي هو التأثير على لقمة العيش الخاصة بالمواطن. ويقول الحايك: "كافة الأعمال والأرزاق أصبحت مرتبطة بالكهرباء، وكافة المصانع في قطاع غزة توقفت عن العمل نتيجة الحصار".

ويؤكد ان الحصار تسبب في تدمير كامل الصناعات المحلية بإدخالها في غرفة العناية المركزة، والآن بسبب انقطاع الكهرباء دخلت الصناعات المحلية في حالة موت كامل.

وانتقد الحايك بشدة محطة توليد الكهرباء.

ويقول الحايك: هناك تشريد لعشرات الآلاف من العمال في مجالات المقاولات والأنفاق والصناعات

وتحتفظ بأنواع محددة من الأدوية بحاجة إلى تخزين في ظروف ودرجات حرارة مناسبة، ما يهدد هذه الأدوية بالتلف. ويؤكد الناطق باسم وزارة الصحة بالحكومة المقالة أشرف القدرة أن توقف محطة توليد الكهرباء عن العمل يحمل في طياته انعكاسات سلبية على قطاع الخدمات العامة المقدمة للمواطنين بكافة أشكالها وفي طبيعتها قطاع الخدمات الصحية، معتبرا أن الأزمة الحالية تنذر بمرحلة قاسية من الحصار غير القانوني المفروض على قطاع غزة للعام السابع على التوالي. وبين أن معدل استهلاك المستشفيات من الوقود ارتفع خلال الأزمة الحالية من 240 ألف لتر شهريا إلى أكثر من 900 ألف لتر في ظل أزمة نقص الوقود بفعل إغلاق الأنفاق.

المصانع

ومع تفاقم أزمة انقطاع التيار الكهربائي في قطاع غزة، توقفت معظم الورش والمصانع عن العمل وانضم العاملون فيها إلى طوابير البطالة.

العامل زكي شباب من رفح يقول: "لقد تم تسريحني من العمل جراء انقطاع التيار الكهربائي، وقال لنا صاحب العمل أنا نأتي إلى مصنع الطوب الذي نعمل فيه لأنه لا يستطيع تشغيلنا، وهو محق لأنه أصبح يدفع يوميات دون أي عائد".

ويقول المواطن صبحي عبد الفتاح صاحب محل لبيع الآيس كريم والمعجنات: "تعتبر الكهرباء أساس عملنا، منذ توقف محطة توليد الكهرباء وتطبيق الجدول الظالم الجديد أوقفت العمل في المحل لأن التكلفة باهظة اذا قمت بتشغيل المولد الكهربائي، وطبعاً هذا يؤثر بشكل سلبي على عملي ومصدر رزقي، فأنا بحاجة إلى ثلجات تبريد تعتمد على الكهرباء للحفاظ على الآيس كريم إلا أن انقطاع الكهرباء يعمل على إتلافها وضياح الكثير من الأموال".

توقف عمل 100 مصنع خياطة

وأكدت النقابة العامة لعمال الخياطة والغزل والنسيج توقف 100 مصنع للخياطة والغزل والنسيج عن العمل بشكل كامل جراء أزمة الوقود والكهرباء واستمرار تشديد الخناق، وهذا أدى إلى تعطل 1000 عامل عن عملهم.

وقال رئيس النقابة محمد حمدان: "بعد دخول كميات من الأقمشة ومستلزمات الخياطة إلى أسواق غزة عبر الأنفاق، ساهمت بعودة أكثر من 100 مصنع من مصانع الخياطة إلى أعمالها وذلك من أصل نحو 900 مصنع متعطلة عن العمل منذ فرض الحصار الإسرائيلي على قطاع غزة".

وبين حمدان أن نشاط المصانع المئمة لا يتجاوز 20% من قدرتها الإنتاجية الفعلية، منوها إلى أنها استطاعت تشغيل نحو 1000 عامل من أصل 20 ألف عامل متعطلين منذ فرض الحصار.

ويتكبد الاقتصاد في قطاع غزة، الذي يعاني أداؤه من ضعف شديد، خسائر فادحة بسبب انقطاع التيار الكهربائي ونقص الوقود اللازم لتشغيل مولدات الطاقة الكهربائية وارتفاع أسعاره، إذ ان انقطاع الكهرباء يؤدي إلى رفع تكلفة الإنتاج، وخفض الطاقة الإنتاجية للمصانع، وإتلاف العديد من المنتجات، خاصة في مجال الصناعات الغذائية، إضافة إلى تكاليف صيانة الماكينات والآلات والأجهزة الالكترونية، نتيجة تكرار الأعطال الناشئة عن عدم انتظام التيار الكهربائي. كما يتسبب في قلة الحركة التجارية ليلا، إضافة إلى الأعباء المالية الإضافية التي يتحملها أصحاب المحال التجارية نتيجة شراء السولار وصيانة المولدات.

ويؤكد رئيس اتحاد الصناعات الغذائية في غزة تيسير الصفدي ان انقطاع التيار الكهربائي له

*** عشرات المصانع تغلق أبوابها وعمالها ينضمون لجيش البطالة**

*** «المقالة» تحصل على موافقة إسرائيلية لبيعها الكهرباء بأموال قطرية**

الاتصالات الفلسطينية تملك 25٪ منها

"في تل الشرق الأوسط" تحصل على رخصة تشغيل خدمات الجيل الرابع في كردستان العراق



المصري والعكر والسختيان ومستثمرون في الشركة العراقية بعد توقيع الاتفاقية

في كردستان العراق، وحصولها على امتيازات جديدة، نحن في نقاش مستمر لتعزيز العلاقة بين "الاتصالات" و"في تل"، سواء من الناحية الإدارية أو المالية، وشكل العلاقة لم يصل إلى السيناريو النهائي.

واعتبر العكر حصول "نوروز تيليكوم" على رخصة خدمات الجيل الرابع في كردستان "جزء من استراتيجية شاملة للاتصالات الفلسطينية لتعزيز استثماراتها، خصوصا داخل فلسطين، حيث نواصل توسيع البنية التحتية للشبكة، وإلى حين الحصول على الترددات اللازمة لخدمات جديدة، كان من المهم الاستثمار في الخارج عبر "في تل"، إضافة إلى تعزيز الاستثمارات في مؤسسات رائدة داخل فلسطين وخارجها، كالبنك العربي وشركة فلسطين للتنمية والاستثمار (باديكو).

لا تسير بشكل جيد"، وهي تسعى لتصفيتها. وأضاف "الاستثمارات الأخرى لم تكن ناجحة ونسعى لبيعها، كشركة اتصالات في بروندي، ثالث أفقر بلد في العالم، حيث لدينا نقاش جدي لبيعها لشركة عالمية، ولدينا استثمارات أخرى في أوكرانيا وجورجيا، نفاوض أطرافا لبيعها أيضا، مؤكدا أن "في تل" حجزت مخصصات كافية تغطي تصفية هذه الاستثمارات في حال تصفيتها ان لزم الأمر".

وتابع: "خسائر في تل قلت كثيرا، ونتوقع هذا العام نتائج توقف النزيف على الأقل، لنتحول في العام المقبل إلى اتجاه إيجابي". ويتولى العكر رئاسة مجلس إدارة "في تل"، وللاتصالات دور رئيسي في ادارتها التنفيذية، وقال ان العلاقة بين الشركتين "لم تأخذ شكلها النهائي بعد". وأضاف: مع توسع اعمال "في تل"

رخصة الجيل الرابع، لكنها الوحيدة التي بدأت بالفعل تقديم الخدمات ضمن هذا الجيل.

ويبلغ عدد مشتركى "نوروز تيليكوم" في الخط الثابت نحو 250 ألف مشترك، إضافة إلى 25 ألف مشترك في خدمات الانترنت "ADSL".

وقال العكر ان الشركة تستهدف رفع عددهم إلى 90 ألفا في العام المقبل، إضافة إلى 35 ألف مشترك في خدمات الجيل الرابع.

وأضاف: "نحن المشغل الوحيد في اقليم كردستان الذي يملك شبكة ألياف ضوئية تمتد عبر الاقليم، والمشغل الوحيد الذي لديه عدة منافذ على الحدود التركية العراقية، تمكن من ربط العراق كله بالعالم الخارجي".

وقال العكر ان "في تل" ضخست استثمارات في كردستان العراق ستصل إلى حوالي 200 مليون دولار مع نهاية العام الحالي، إضافة إلى 130 مليوناً عبر شركة "اتصالنا" لتزويد خدمات الانترنت في باقي انحاء العراق.

وتملك "الاتصالات" 25٪ من "في تل"، إضافة إلى مستثمرين آخرين بينهم عدد من كبار مساهمي "الاتصالات" نفسها.

وأعرب العكر عن ثقته في ان تنعكس رخصة الجيل الرابع في كردستان إيجابا "وبشكل ملحوظ" على أداء "في تل" ومؤشراتها المالية.

وقال: "نوروز تيليكوم أفضل استثمارات "في تل"، وتحقق أرباحا جيدة، ومع حصولها على رخصة تشغيل خدمات الجيل الرابع نتوقع ان يزيد حجم أعمالها، وبالتالي ان يزيد تأثيرها على "في تل". وأضاف: تمكنا حصتنا المسيطرة في نوروز تيليكوم (45٪) من دمج بياناتها من البيانات المالية لـ "في تل".

وتملك "في تل" استثمارات أخرى قال العكر انها

حياة وسوق

أعلنت مجموعة الاتصالات الفلسطينية في بيان صحفي تلقى "حياة وسوق" نسخة منه ان "في تل الشرق الأوسط" ذراعها الاستثمارية في الخارج، حصلت على رخصة تقديم خدمات الجيل الرابع في اقليم كردستان العراق، عبر شركتها هناك "نوروز تيليكوم". وتملك "في تل" 45٪ من "نوروز تيليكوم" مع حقوق سيطرة على الادارة التنفيذية، مقابل 55٪ موزعة بين حكومة الاقليم ومستثمرين محليين، وهي تقدم خدمات الخط الثابت منذ عام 2009، وحصلت على رخصة تقديم خدمات الجيل الرابع "LTE" لخدمات الانترنت السريعة.

ووقعت الاتفاقية الأحد الماضي في اربيل عاصمة الاقليم، بحضور رئيس مجلس ادارة مجموعة الاتصالات الفلسطينية صبيح المصري، وعضو مجلس الادارة غياث السختيان، وعمار العكر الرئيس التنفيذي للمجموعة، رئيس مجلس ادارة "فيتل"، ومستثمرين آخرين في الشركة العراقية، تبع ذلك لقاء مع رئيس وزراء اقليم كردستان نيجيرفان ادريس بارازاني. وقال العكر ان "نوروز تيليكوم" حصلت، بموجب الرخصة، على 40 ميغا من النطاق الترددي لخدمات الجيل الرابع، ستمكنها من تقديم خدمات انترنت فائقة السرعة لمشاركتها في الاقليم.

وتعتبر "نوروز تيليكوم" أفضل استثمارات "في تل"، ووصل صافي أرباحها في عام 2012 إلى 25 مليون دولار، وتوقع العكر زيادة ملحوظة في أرباح الشركة مع توسع أعمالها بعد حصولها على رخصة خدمات الجيل الرابع.

و"نوروز تيليكوم" واحدة من شركتين حصلتا على

"مؤسسة ضمان الودائع" .. تعزيز اضافي للجهاز المصرفي الفلسطيني

لدى كل بنك سنويا حسب بيانات آخر العام، إضافة إلى اشتراك بمقدار 10 آلاف دولار، والمصدر الثاني من الحكومة، التي التزمت برفد المؤسسة بـ20 مليون دولار.

أيضا، قدمت سلطة النقد طلبات للبنك المركزي الجزائري، وبنك الاستثمار الأوروبي، وبنك التنمية الألماني "كي اف دبليو"، للحصول على سقف تسهيلات بمئتي مليون دولار من كل منها لمؤسسة ضمان الودائع الفلسطينية، "وحصلنا على موافقات مبدئية، ونحن الآن بانتظار موافقات نهائية".

وعلى صعيد الحكومة، قال الوزير: "الأصل ان تدفع الحكومة حصتها (20 مليون دولار) دفعة واحدة، لكن بسبب الأزمة المالية التي تعانيها السلطة فقد بدأنا اجراءات لاستلام حصة الحكومة على دفعات". وأضاف: "المؤسسة تضمن معالجة اية مشكلة في نطاقها الضيق، ومنع اتساعها لتشمل مؤسسات أخرى في الجهاز المصرفي".

وحقق الجهاز المصرفي الفلسطيني نموا ملحوظا في السنوات الأخيرة، فمع نهاية العام 2012، تجاوزت أصول الجهاز المصرفي 10 مليارات دولار، بحقوق ملكية 1.5 مليار دولار، وحجم ودائع تجاوز 7.3 مليار دولار، وتسهيلات ائتمانية مباشرة تجاوزت 4.2 مليار دولار.

وأعرب الوزير عن ثقته بأن تساهم "مؤسسة ضمان الودائع" في تعزيز ثقة المواطنين في الجهاز المصرفي، وزيادة حجم الودائع لديه.

وقال: "حينما تكون الودائع لغاية 10 آلاف دولار (93٪ من الودائع) مضمونة بنسبة 100٪، والأعلى من ذلك مضمونة حسب قانون الشركات، فان هذا يعزز ثقة المواطنين بالجهاز المصرفي، ويشجع من لديه أموال تحت البلاطة على اخراجها وايداعها في البنوك".

وقال الوزير بثقة: "في ظل عدم الاستقرار السياسي، ان يعطى المواطن ضمانا على ودائعه هذا يعزز الجهاز المصرفي".

عندما ظهرت مشكلة بنك فلسطين الدولي، في العام 1999، تهاقت المودعون، خصوصا صغارهم، على سحب ودائعهم لدرجة اضطر البنك حينها إلى سحب أموال من بنوك أخرى ليتمكن من تغطية هذه السحوبات، بعدما نفذت السيولة لديه.

وقال الوزير: "في العادة، فان صغار المودعين هم من يتهاقون على سحب الودائع في حال تعثر أي بنك. كبار المودعين في العادة يكونون على علم مسبق بأية مشكلة، وبالتالي يسحبون أموالهم في وقت مبكر. هذا ما حصل في قبرص واسبانيا مؤخرا، وهكذا يحصل في كل دول العالم تقريبا".

وأضاف: "مؤسسة ضمان الودائع الفلسطينية تخدم أساسا صغار المودعين، فقد بدأنا العمل بتغطية كل حساب بعشرة آلاف دولار بنسبة 100٪، حتى لو تعددت الحسابات للشخص الواحد في أكثر من بنك، أما للمبالغ فوق 10 آلاف دولار فعند تصفية أي بنك - لا سمح الله- فان التغطية تتم حسب قانون الشركات، على ان يتم الدفع خلال شهر حسب القانون، لكن عمليا فان الدفع يتم خلال أسبوع فقط".

وحسب الوزير، فان نقطة الانطلاق (10 آلاف دولار لكل حساب)، تغطي 93٪ من المودعين، "وهي نقطة الانطلاق في معظم دول العالم التي لديها مؤسسات ضمان الودائع في اجهزتها المصرفية".

وقال: "لدينا ما يكفي من الملاءة المالية لتنفيذ ما نريد تنفيذه"، فمع نقطة الانطلاق بات لدى مؤسسة ضمان الودائع نحو 45 مليون دولار، من مصدرين: البنوك التي عليها ان تدفع 3 في الألف من اجمالي الودائع

وفا

على مدى السنوات الخمس الماضية، استحدثت سلطة النقد الفلسطينية جملة من البرامج والأنظمة كان لها بالغ الأثر في تعزيز الجهاز المصرفي، الذي يعمل في بيئة سياسية معقدة لا يعيشها أي جهاز مصرفي في العالم.

قبل أيام، أعلنت سلطة النقد عن انطلاق عمل "مؤسسة ضمان الودائع"، لتضاف إلى برامج أخرى كنظام معلومات الائتمان، ونظام المدفوعات الوطني، ونظام الكرتوني للشيكات المعادة، وهي أنظمة وضعت سلطة النقد والجهاز المصرفي الفلسطيني، في مصاف الدول المتقدمة بشهادة المؤسسات المحلية والدولية.

فكرة "مؤسسة ضمان الودائع" ظهرت قبل سنوات، وخصوصا مع تفجر الأزمة المالية العالمية في اواسط العام 2008، والتي كانت شرارتها قروض الرهن العقاري السيئة في الولايات المتحدة الأمريكية، قبل ان تطل على العالم مجددا من نافذة الديون السيادية لعدد من دول الاتحاد الأوروبي، وتتأثر فيها معظم اقتصاديات العالم، بما فيها دول المنطقة.

غير ان وضع الفكرة موضع التنفيذ تأخر إلى حين معالجة أوضاع بعض البنوك المتعثرة أو التي تواجه مشاكل، كبنك فلسطين الدولي، الذي دمجت محفظته ببنك القدس، وبنك الأقصى الذي دمج في البنك الاسلامي الفلسطيني، "حتى لا يرتبط انشاء المؤسسة بمشكلة بنك معين" حسبما قال محافظ سلطة النقد جهاد الوزير.

وأضاف "الآن بات الجهاز المصرفي مستقرا، ولا يوجد بنك يعاني من تعثر أو مشاكل. واحتمالات تعثر أي بنك باتت ضئيلة. هدف المؤسسة تعزيز الجهاز المصرفي عموما، والتخفيف من تأثيره بالوضع السياسي"،

احتفال اليوم لاعلان نتائج الاسبوع العالمي للريادة في فلسطين

مشاريع ريادية تتحدى الواقع والبطالة وتعيد البوصلة للاهتمام بالشباب

الذي يميز الشباب والفتيات الفلسطينيين ونحاول ان نعطيهم المنبر وان نوفر الدعم وان نفتح لهم امكانيات التشبيك والتواصل المحلي والاقليمي والدولي وامكانيات الاستثمار من قبل المهتمين بهذه الأفكار الخلاقة».

برهم: لا حدود للابداع والريادية والمنافسة



ويرى المهندس ابراهيم برهم رئيس مجلس ادارة مركز التجارة الفلسطيني "بال تريد" انه لا حدود للابداع والريادية والمنافسة، وبالتالي على الشباب والخريجين التفكير باتجاه كيفية تعاملهم مع التجارب الكبرى، وبامكانهم الاطلاع على هذه التجارب، كما يجب عليهم تحدي الظروف بأن يكونوا مبدعين ومنافسين خاصة انه لا توجد حواجز تمنع الابداع رغم الظروف الصعبة التي نعيشها.

ويقول برهم: "نستهدف اطلاق الشباب والخريجين الفلسطينيين على ريادية وتجارب شركات منتجة ومصدرة وتنافس في أسواق اقليمية وعالمية، بدأت أعمالها بمبادرين وبأفكار بسيطة واستطاعوا تطوير انفسهم باتجاه الجودة والشركات الثنائية مع مستثمرين ونموا وتوسعوا بأعمالهم بشكل سريع".

عنتاوي: النجاح أساسه فكرة

ويؤكد عنان عنتاوي مدير عام الشركة الوطنية لصناعة الألمنيوم والبروفيلات "تابكو" ان "الريادية تبدأ بالفكر وبالقناعة بفكرة معينة، فالوصول للنجاح أساسه فكرة والايمن بها ومن ثم المتابعة والمثابرة والأخذ بالاعتبار المخاطر المحتملة، ونحن في نابكو مجرد مثال على الشركات الريادية وأعتبر ان ما يميزنا هو ان القناعة والايمن بحتمية نجاح الشركة، وبالتالي نقول ان شباب اليوم يمثلون جيلا مختلفا من الثقافة والتكنولوجيا ومن الاطلاع وبالتالي من المحتمل ان تكون طريقهم أسهل من طريقنا ومعقدة بمعلومات أكثر كانت في زمننا صعب الوصول اليها، ما انصح الشباب به عندما يختارون الفكرة هو متابعتها، فمن يريد ان يتذوق طعم النجاح عليه ان يتذوق مرارة الفشل أثناء مسيرته لانجاح فكرته الاستثمارية.

نصار: الهدف ينمو ويكبر بالاصرار

مثل شركة نصار للحجر والرخام محمود نصار يقول: "الهدف ينمو ويكبر بالاصرار عليه، فمهما كان الحلم يجب على الشباب عدم الاستهانة بقدراتهم وأنفسهم كأشخاص رياديين، وعليهم المثابرة ومواجهة التحديات والحفاظ على الاستثمارية في العمل الأمر الذي يمكن المبادر من تحقيق نجاحاته وأهدافه التي يسعى لتحقيقها منذ سنوات".

ويضيف نصار: "نسعى الى تحفيز الخريجين والطلبة بأمثلة حية وملموسة ومعاشة لقصص نجاح ريادية لشركة نصار وغيرها من الشركات في كافة القطاعات".

حوامدة: قصة النجاح متاحة

ويقول عيسى حوامدة طالب هندسة مدنية سنة خامسة في جامعة بيرزيت: "اطلعنا على قصص نجاح لشركات ريادية شعرت ان جزءا منها كانت قصص نجاح حقيقية انطلقت من الصفر وشعرت ان جزءا آخر منها بنيت برأس مال قوي وكبير، وفي النهاية هناك بعد استثماري متوفر بغض النظر عن الظروف المحيطة، فقصة النجاح متاحة ويمكن تحقيقها رغم الاحتلال".

وأضاف: "تطرق ممثلو الشركات الى أساسيات النجاح بالتركيز على جودة المنتج أهم من التكلفة، لأن لذلك بعدا متقدما لاكتساب رضا المستهلك، وشكلت تجارب قصص نجاح الشركات حافزا ليس لبناء مشاريع خاصة وانما في تحقيق النجاح والانجاز في أي مشروع".

عيادة: التغلب على التحديات

بينما تقول مي عيادة طالبة الهندسة المدنية سنة خامسة في جامعة بيرزيت: "من خلال اطلعنا على تجارب قصص نجاح الشركات الريادية يمكننا التغلب على كل التحديات والصعوبات مهما كبرت لتحقيق النجاحات لخدمة البلد، كنت أشعر بالخوف من طرق أبواب العمل وبالذات في مجال تنفيذ الأفكار لمشاريع ريادية، واطلاعي على هذه التجارب زاد من اصراي وورغيتي في مواجهة التحدي للبدء بفكرة وتجسيدها على أرض الواقع".

الشباب ومستقبل البلد.

لذلك يقول مصطفى: "علينا مسؤولية كبيرة في الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني، وعلى كل المؤسسات المحلية والصديقة لفلسطين في العالم ان تتنبه لخطورة هذا الوضع. من ناحية الوظائف الحكومة لا تستطيع ان تقدم الكثير في الوقت الحاضر لأن نسبة التوظيف وصلت الى معدلات مرتفعة جدا ولا يخفى على أحد ما يواجه الحكومة الآن وما كان يواجهها خلال السنوات القليلة الماضية، ان فاتورة الرواتب أصبحت كبيرة وقدرة الحكومة على الالتزام بهذه الفاتورة أصبحت تشكل تحديا كبيرا لها".

وبالتالي يرى مصطفى ان "الوظائف الجديدة وحل مشكلة البطالة يجب ان يأتي من القطاع الخاص وتوفيره فرص عمل، فهو كان دائما مبادرا ووظف وقام بتوظيف أعداد كبيرة خاصة من المتعلمين والخريجين الجامعيين، لكن الظروف لم تكن مواتية دائما للقطاع الخاص للتوسع في اعماله بحث يتمكن من استيعاب الأعداد الكبيرة للخريجين".

يقول مصطفى: "من أولوياتنا كحكومة ومسؤولين ان نقوم بدورنا لفتح المجال والفرص ومن أجل ان يقوم القطاع الخاص بدوره المتنامي والريادي لاستكمال عملية البناء الاقتصادي والاستثمار في المشاريع الكبيرة والصغيرة وبالتالي خلق فرص العمل للجميع". وليس بالضرورة، حسب مصطفى، ان تكون مساهمة القطاع الخاص من خلال التوظيف المباشر وانما من خلال خلق آفاق جديدة للشباب، والوظائف ليس في الشركات وانما من خلال شركات اخرى، ومن هنا تأتي أهمية المبادرات الريادية.

ويعتقد مصطفى ان الفرصة الأكبر في المرحلة المقبلة هي لمشاريع جديدة وصغيرة مشيرا إلى انه ليست بالضرورة ان تكون الشركات الكبرى هي الاطار الأمثل للاستثمار فيها، وانما تستطيع ان تساهم في توفيرها ودعمها وخلق الفرص المناسبة لأن تنمو وتكبر.

ويؤكد، ان المطلوب عدد كبير من الشركات الصغيرة التي يجب ان يتم انشاؤها من خلال الرياديين والشباب الذين لديهم الأفكار والثقافة والمبادرة وتنقصهم بعض الأمور الخارجة عن ارادتهم أهمها التمويل والأسواق والظرف القانوني والتشريعي، اذ ان الحكومة مسؤولة عن توفيره لتمكين المشاريع من أخذ دورها بأقل الصعوبات الممكنة. ويشدد د. مصطفى على ضرورة الانتباه والالتفات الى موضوع النظام التعليمي قائلا: "نحن كنا نفاخر العالم كله بنظامنا التعليمي ومستويات الخريجين ونسبة المتعلمين، ومن المحتمل ان الأرقام لا تزال جيدة من الناحية الكمية، لكن لا نعتقد ان هذا الأمر هو الذي يمكنه ان يؤهلنا لننتقل بهذا الاقتصاد الى مكان آخر".

ويقول مصطفى: "ليس هذا هو النظام التعليمي الذي سيمكنا وسيمكن الشباب من اكتساب المهارات اللازمة لتأسيس مشاريع وشركات، نريد ان نكون موردين لمنتجات كبريات الشركات العالمية ليس فقط من الناحية الكمية وانما من الناحية النوعية ايضا واكتساب المهارات المفيدة التي تمكن الشباب انشاء مشاريعهم والتواصل مع العالم".

وتابع مصطفى: "نريد الارتقاء بشبابنا ونظامنا التعليمي الى مستوى يمكنهم من الوصول من خلال فكرهم وتجارتهم وابداعاتهم الى كل الدنيا، لذلك نأمل ان يقوم الكل بدوره، والحكومة بالتأكيد ستقوم بدورها من خلال التشريعات والأنظمة ومن ناحية النظام التعليمي، لكن من المهم ايضا المبادرة من القطاع الخاص والمجتمع المدني في هذه القضايا لأن التعليم والابداع ليس بالضرورة حكرا على الحكومات".

ويعرب د. مصطفى عن أمله من كل الأطراف القيام بواجبها لخلق جيل جديد متعلم ويفكر بطريقة مختلفة وليس بالطريقة التقليدية التي تعلمناها وهي ان الوظيفة هي أفضل ما يمكن ان يحصله الفرد، الوظيفة جيدة ان وجدت، لكن هناك وسائل اخرى لتحقيق الذات وكسب الرزق ورفع مستوى الوطن الذي يرتقي من خلال ابداعات شبابه.

أبو حجلة: التركيز على الريادة والابداع لدى الشباب

لانا أبو حجلة رئيس مجلس ادارة فلسطين من أجل عهد جديد، رئيس مؤسسة مجتمعات عالمية تقول: فلسطين أصبحت الدولة 140 التي تنظم اسبوع الريادة العالمي وستضيف هذا الاسبوع لأول مرة وهو يعقد سادس مرة حول العالم بنفس الفترة ويتعدى عدد الشركاء الذين يساهمون في هذا الاسبوع 10 آلاف شريك، يعقد في حوالي 20 ألف حدث يشارك فيها 7.5 مليون مهتم في هذا المجال.

وتضيف: «أصبح لدينا اليوم في هذا الاسبوع 50 مؤسسة شريكة وما يزيد على 35 حدثا تتوج باطلاق احتفالية الابداع الثالثة التي تجربها مؤسسة فلسطين من أجل عهد جديد».

وتقول أبو حجلة: «نركز منذ انطلاقتنا قبل 3 سنوات على الريادة والابداع

ابراهيم ابو كامش

حياة وسوق

يعلن اليوم الأحد عن مخرجات ونتائج الاسبوع العالمي للريادة في فلسطين، حيث سيجري استعراض عشرة مشاريع ريادية لأفراد ومجموعات رياديين من الضفة وقطاع غزة وباستضافة أول فلسطينية تصعد على قمة افريست وبمشاركة متحدث رئيسي من كندا واستعراض عدة مشروعات ريادية اخرى في كافة المجالات والقطاعات المهنية.

صيديم: الريادة ليست موضة



يقول د. صبري صيديم مستشار الرئيس لشؤون الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات: "يخطئ من يعتقد ان الريادة ولدت اليوم في فلسطين، ويخطئ من يعتقد ان هذه الريادة هي وليدة جهود المانحين في فلسطين، فالريادة دائما وجدت في فلسطين من خلال مبادرات الأسر

الفلسطينية التي شكلت 99% من الاقتصاد الفلسطيني، لذلك لا يستطيع أحد ان يزعم ان هذه القضية قضية موضة اليوم وانما هي قضية حاضرة في حياتنا الفلسطينية لكن غاب عن المشهد الاقتصادي الفلسطيني رغبة الشباب في دخول سوق العمل جراء ركوبهم الى امكانية الوصول الى التوظيف، إما في المؤسسة العامة أو في القطاع الخاص، لذلك نحن اردنا من خلال الاسبوع العالمي لريادة الأعمال في فلسطين واحتفالية الابداع ان نبدأ باعادة توجيه البوصلة نحو الاهتمام بالشباب واهتمام هؤلاء بدورهم بريادة الأعمال والشروع باطلاق مشاريعهم الصغيرة الناشئة كرافعة للاقتصاد الوطني الفلسطيني". واذاف صيديم: "الريادة المستحدثة اليوم بمفهومها المتطور الذي يحاكي العالم هي قضية ما زالت قيد التنسيق والرعاية في فلسطين، وهذا الاسبوع هو لتنسيق الجهود ورعاية فكرة ثقافة الاهتمام أكثر بالريادة". وبالنسبة لتعدد المبادرات في ظل الاسبوع العالمي للريادة في فلسطين قال صيديم: "بالطبع هناك مبادرات لذلك قمنا بتنظيم هذا الاسبوع وقبلنا هذا التحدي بأن نجمع هذه المبادرات على مدار اسبوع، فهناك 35 نشاطا سيجري تنظيمها على مدار الاسبوع، منتدى سيدات الأعمال عقد ندوة عن دور المرأة في القيادة، نحن ارتأينا ان نقول من خلال هذا الاسبوع اننا نريد ان ننسق المبادرات وليس ان نوحدها".

واشار صيديم الى انه سيجري استعراض عشرة مشاريع اليوم الأحد لأفراد أو مجموعات وسيكون معنا في الاحتفالية الرياديون من قطاع غزة وهذا اختراق مهم وستتمكن من استضافة أول فلسطينية تصعد على قمة افريست ومتحدث رئيسي من كندا واستعراض عدة مشروعات.

مصطفى: الارتقاء بالشباب والالتفات للنظام التعليمي



وعلى الرغم من ان فلسطين تمر في وضع حرج وحساس في كل النواحي السياسية والاقتصادية والمالية يقول د. محمد مصطفى نائب رئيس الوزراء للشؤون الاقتصادية: "المساعدات التي تأتي من الخارج لا تأتي دون ثمن، وبالتالي أي مساعدات اضافية ليس بالضرورة ان يكون لها دور ايجابي على موقفنا السياسي وهذا شيء لا نريده ولا نرغب به، وبالتالي كل

ما استطعنا القيام به بامكانياتنا الذاتية واعتمادنا على أنفسنا وشركائنا ومواردنا يكون أفضل".

وأضاف: "البطالة التي يعاني منها الشباب تعطي اشارات خطيرة لكل من السياسيين والاقتصاديين، نسبة البطالة تصل نسبتها الى 25% منها 40% في اوساط الشباب من الفئة العمرية 20 سنة الى 30 سنة وهناك 300 ألف عامل يبحثون عن عمل، وهناك مئات الآلاف دون أجر وعمل على مدار السنة.. انها نسب مخيفة".

ويدخل سوق العمل سنويا حوالي 70 ألف عامل جديد منهم 40 ألف خريج جامعي، ومجموع فرص العمل التي يتم تحقيقها لغاية الآن بين القطاعين الخاص والعام لا تزيد على 9 آلاف وظيفة، فالمشكلة ان خريجي الجامعات لا يجدون الوظائف وهذا مصدر حقيقي للألم وللقلق على مستقبل هؤلاء

تم انجازه بالتعاون مع ائتلاف امان للنزاهة والمساءلة ونشر منتصف العام الجاري

"النقل والمواصلات" تتبنى متابعة قضايا كشفها تحقيق استقصائي لـ "الحياة الجديدة" حول حوادث الطرق

حياة وسوق

تبنّت وزارة النقل والمواصلات متابعة الاشكاليات الحقيقية التي كشفها التحقيق الصحفي الاستقصائي الذي أعده الزميل منتصر حمدان مراسل "الحياة الجديدة" في محافظة رام الله والبيرة، بالتعاون بين الصحيفة والائتلاف من أجل النزاهة والشفافية "أمان" بعنوان "أرواح المواطنين رهينة للاهمال البشري وضعف الرقابة وتجاوزات ترخيص المركبات" في ملحق "حياة وسوق" بتاريخ 2013/7/14، وعمدت الوزارة الى اتخاذ سلسلة من الاجراءات والتوصيات والمقترحات لمعالجة الاشكاليات التي كشفها التحقيق.

واعتمدت الوزارة على التحقيق الصحفي وما أظهره من خروقات وتجاوزات تمس حياة المواطنين وقدمت في المقابل المقترحات والحلول لمعالجة هذه الاشكاليات، الأمر الذي يمثل اقرارا واضحا من قبل الوزارة بوجود هذه الاشكاليات التي وصل عددها الى 16 كشفها التحقيق.

وحسب التقرير الذي أعدته الوزارة بهذا الخصوص ووافق عليه وزير النقل والمواصلات د.نبيل الضميدى، فان ما اثاره التحقيق بخصوص اعداد الوفيات الناتجة عن حوادث الطرق وتحميل المسؤولية في ذلك بالدرجة الاولى لوزارة النقل والمواصلات، فقد اعتمدت مجموعة من الحلول والمقترحات بهذا الخصوص تمثلت في اهمية تكثيف حملات التوعية الاعلامية والمرورية عبر برامج محدد الأهداف واستهداف طلاب المدارس والجامعات وسائقي العمومي والشاحنات، واعتماد اصدار الرخص الجديدة للسائقين الجدد كل يوم خميس بعد محاضرة مرورية لهم، وتكثيف الزيارات الميدانية ومشاركة الوزارات والبلديات في وضع الشواخص المرورية في المواقع الضرورية والصحيحة.

وفيما يتعلق بضعف الرقابة الفنية على المركبات ومراكز خدمات المركبات كالدنومترات ومراكز الفحص، فقد اوصى التقرير بضرورة قيام ادارة الترخيص بالتأكد من سريان تراخيص هذه المراكز ومعدات ومؤهلات موظفيها وخبراتهم، وتكثيف الرقابة الفجائية على هذه المراكز وتعزيز الرقابة بمزيد من الموظفين الميدانيين، وأهمية التأهيل الفني المتقدم للعاملين بالادارات ذات العلاقة.

النظرية والعملية وفحص المركبات، والتأكيد على ضرورة تواجد المدرب أو أكثر من فاحص اثناء عملية الفحص العملي، والتوصية بتركيب كاميرات داخل مركبات الفحص العملي يتم تشغيلها عند الفحص العملي فقط، ورفع الرقابة الداخلية بالموظفين الفنيين والاداريين وبسيارة حركة تكون مخصصة بإدارة الرقابة. واشتمل التقرير المعد من قبل الادارة العامة للعلاقات العامة والاعلام في الوزارة وصادق عليه الوزير، على 16 قضية اثارها التحقيق مع المقترحات والحلول لهذه الاشكاليات، وجرى احالتها للادارات المختصة لمعالجتها.

وكان التحقيق اشار الى ازدياد حوادث الطرق، وأكد الحاجة لاعادة النظر في الاجراءات والنظم والتعليمات المتعلقة بتنظيم قطاع المواصلات بشكله العام، وآليات الرقابة والمتابعة لترخيص المركبات بشكل خاص في اطار المساعي الحثيثة للحد من هذه الحوادث التي أدت خلال السنوات القليلة الماضية إلى مصرع أكثر من 300 مواطن واصابة قرابة 17 ألف آخرين بجروح مختلفة. وربط العديد من المسؤولين الرسميين في وزارة النقل والمواصلات واصحاب كراجات وسائقين بين ضعف اجراءات الرقابة الرسمية على مراكز فحص المركبات والكراجات وزيادة الحوادث المرورية، التي تزهق أرواح عشرات المواطنين وتلحق أضرارا جسدية ومادية بهم. ولم يتوقف الأمر عند حدود ضعف الرقابة الرسمية على فحص المركبات، بل ان اصحاب مركبات وسائقي مركبات عمومية خاصة يؤكدون أن تفشي ظاهرتي "الواسطة" والرشى" مقابل ترخيص المركبات أدى الى ترخيص مركبات دون مرورها بالاجراءات الرسمية المقررة في بعض مراكز الفحص "الدنومترات".

ويؤكد مسؤولون في وزارة النقل والمواصلات أن ضعف الرقابة الرسمية على عمل مراكز "الدنومترات" وكراجات تصليح المركبات، يساهم بصورة مباشرة وغير مباشرة في زيادة الحوادث التي وصل عددها في الربع الأول من هذا العام ما يزيد عن 1600 حادث أدت الى مصرع واصابة المئات من المواطنين.

ورغم مساعي فرض رقابة رسمية على عمل مراكز فحص المركبات والكراجات ومتابعة حركة السير على الطرقات، الا ان هذه الجهود ما زالت في حدودها الدنيا بسبب نقص فرق الرقابة مقارنة مع أعداد المركبات ومراكز الفحص والكراجات التي يصل عدد المرخص منها الى 206 كراجات، في حين ان عدد الكراجات غير المرخصة يبلغ 1434 كراجا وفق الاحصائيات الرسمية لدى وزارة النقل والمواصلات، ما يعني ان 92% من الكراجات تعمل دون ترخيص، في المقابل فإن أكثر ثلثي محلات بيع قطع الغيار غير مرخصة ايضا.

ويلعب ضعف الرقابة على مراكز فحص المركبات "الدنومترات" في زيادة حوادث الطرق التي بلغ عددها عام 2012، (8037 حادثا) أي بمعدل 22 حادثا يوميا، في حين ان

دولة فلسطين
وزارة النقل والمواصلات
الادارة العامة للعلاقات العامة والإعلام



State of Palestine
Ministry of Transport
General Department for
Public Relations & Media



معالي الاخ د. م. نبيل الضميدى
وزير النقل والمواصلات
بواسطة د. علي شعث
وكيل الوزارة
السلام عليكم

الموضوع / التقرير الصحفي الوارد في جريدة الحياة الجديدة "ملحق حياة وسوق".

بالإشارة لمشروعات معاليكم على التحقيق الصحفي الذي أجرته صحيفة الحياة الجديدة في ملحق "حياة وسوق" في عددها رقم 113 بتاريخ 14/07/2013 تحت عنوان "أرواح المواطنين رهينة للاهمال البشري وضعف الرقابة وتجاوزات ترخيص المركبات" فان ادارتنا تلخص التقرير والملاحظات عليه كما في الجدول ادناه:-

الرقم	الوارد في التقرير	الحلول - المقترحات والملاحظات
1.	اوضح التقرير اعداد الوفيات الناتجة عن حوادث الطرق وحمل المسؤولية في ذلك وبالدرجة الاولى لوزارة النقل والمواصلات.	- تكثيف حملات التوعية الإعلامية والمرورية ببرامج محددة الاهداف. مثال: استهداف طلاب المدارس والجامعات او سائقي العمومي والشاحنات. - اعتماد صرف الرخص الجديدة للسائقين الجدد كل يوم خميس وبعد محاضرة مرورية. - الزيارات الميدانية. - مشاركة الوزارات والبلديات في وضع الشواخص المرورية في المواقع الضرورية والصحيحة.
2.	ذكر التقرير ان من اهم اسباب الحوادث المرورية هو ضعف الرقابة الفنية على المركبات ومراكز خدمات المركبات كالدنومترات ومراكز الفحص.	- قيام ادارة الترخيص بالتأكد من سريان ترخيص هذه المراكز ومعدات ومؤهلات موظفيها وخبراتهم. - الرقابة الفجائية على هذه المراكز. - تعزيز الرقابة بمزيد من الموظفين "ميدانيا". - التأهيل الفني المتقدم للعاملين بالادارات ذات العلاقة.
3.	ذكر التقرير ان الواسطة والمحسوبية وحتى الرشى موجودة في وزارة النقل والمواصلات ومراكز الخدمات الخاصة التي تشرف عليها كدوائر السير والدنومترات والكراجات و مدارس السياقة. و ورد في	- التحقق والتحقيق والفحص الاداري والقانوني الفوريان لاي تظلم او شكوى بالخصوص او اية شبهات. - تدوير الموظفين بنظام سنوي او بزمين معين وخاصة مقدمي الخدمة (مثال) مدراء الترخيص وفاحصي المستندات وموظفو الشؤون الادارية والفنية والمالية

Page 1 of 1

فعالة للتأكد من صلاحية المركبات للسير على الطرقات. وأشار التحقيق الى ان وزارة النقل والمواصلات تتحمل القسط الأكبر من المسؤولية عن مراقبة هذه المراكز والكراجات كونها المسؤولة عن ترخيصها والتأكد من قيامها بعملها وفق القانون والتعليمات والأنظمة الرسمية المقررة، الأمر الذي يلزمها بالعمل لمضاعفة الجهود للقيام بمسؤولياتها، دون اغفال المسؤولية التي تقع على كاهل السائقين واصحاب الكراجات والمركبات بالالتزام بالقوانين والأنظمة. وقال مسؤولون في وزارة النقل والمواصلات لـ "حياة وسوق" ان الوزارة قامت بعد نشر التحقيق بتحرير مخالفات واصدار انذارات لأغلبية مراكز الفحص لوجود اشكاليات حقيقية في عملهم وعدم الالتزام بالقوانين والتعليمات الصادرة عن الوزارة بهذا الخصوص.

عدد الحوادث المرورية على الطرق المسجلة خلال الربع الأول من العام الجاري (2013)، بلغ 1685 حادثا مروريا أدت الى مصرع 28 مواطنا واصابة المئات بجروح مختلفة. وسجلت محافظة رام الله أعلى نسبة حوادث بلغت 22.3%، تلتها محافظة نابلس بنسبة 21.6% فيما سجلت محافظة طوباس أدنى نسبة حوادث بين المحافظات بلغت 2%، ويلاحظ أن الحوادث المرورية في محافظتي رام الله ونابلس شكلت ما نسبته حوالي 43.9% من مجمل الحوادث في محافظات الضفة. وحسب المعلومات والوثائق التي عرضها التحقيق، فإن مؤشرات ضعف الرقابة الرسمية تكمن في عدم انتظام الزيارات والجولات الرقابية على مراكز الفحص والكراجات من جانب، اضافة لنقص الكوادر المخصصة للرقابة والافتقار للمعدات الضرورية لممارسة رقابة

المؤشر	الإغلاق	الافتتاح	التغير	
			نقطة	(%)
القدس*	531.62	511.49	20.13	3.94%
العام**	277.33	268.61	8.72	3.25%
البنوك والخدمات المالية	120.49	119.03	1.46	1.23%
الصناعة	66.38	66.14	0.24	0.36%
التأمين	44.61	43.93	0.68	1.55%
الاستثمار	24.81	23.93	0.88	3.68%
الخدمات	51.97	49.53	2.44	4.93%

(*) المؤشر الرئيسي للبورصة، سنة الأساس 1997 ورقم الأساس 100 (**) يشمل جميع الشركات المدرجة، سنة الأساس 2003 ورقم الأساس 100

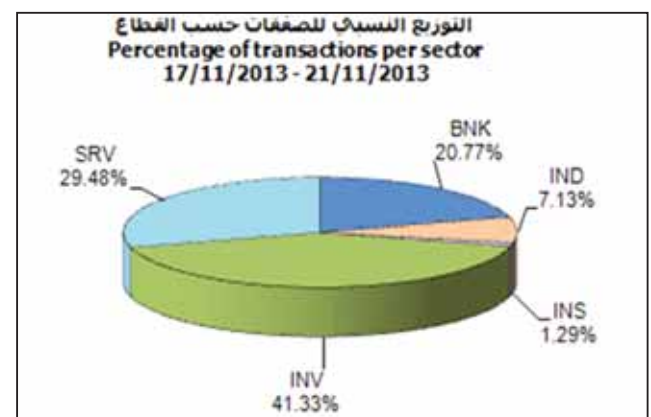
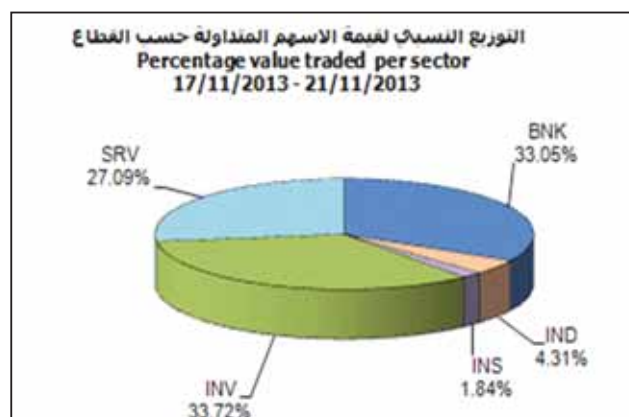
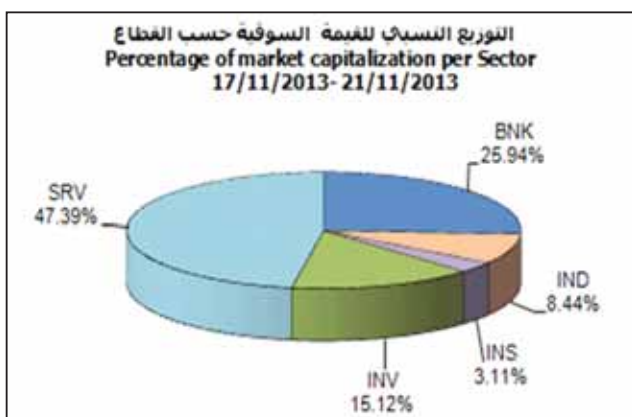
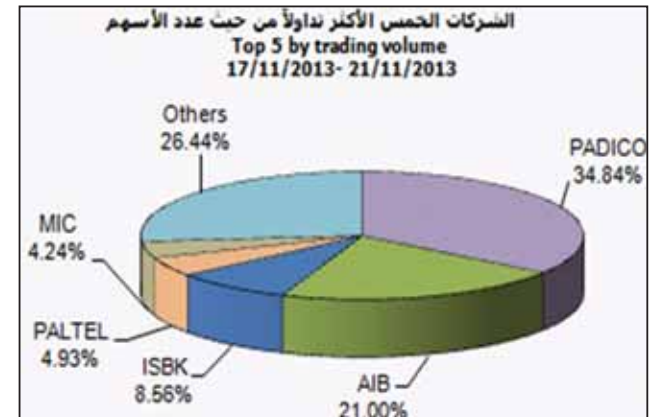
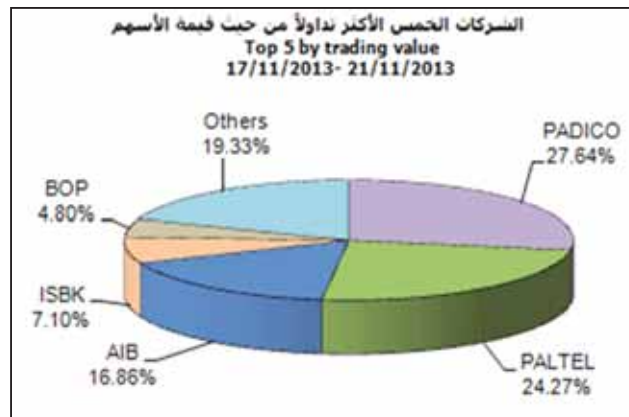
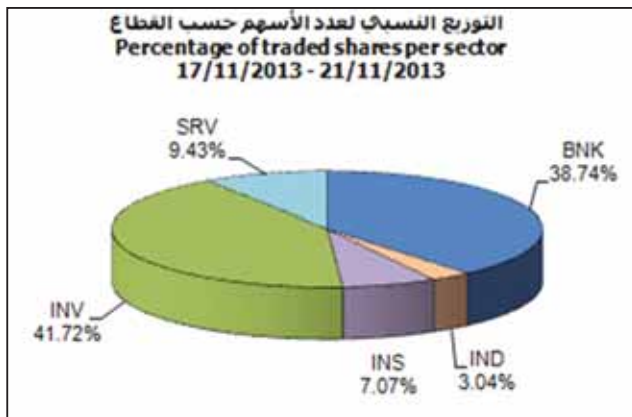
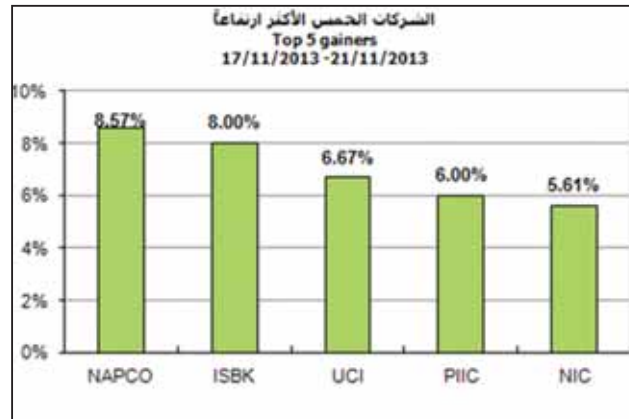
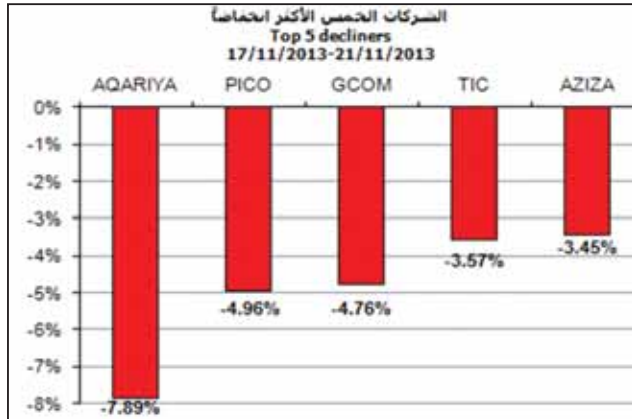
البورصة في أسبوع

حياة وسوق - أغلق مؤشر القدس نهاية الأسبوع الماضي عند مستوى 531.62 نقطة مرتفعاً 20.13 نقطة، أي ما نسبته 3.94% عن إغلاق الأسبوع الذي سبقه. ويأتي ذلك على خلفية ارتفاع مؤشرات جميع القطاعات.

وتم عقد 5 جلسات تداول في بورصة فلسطين خلال الأسبوع الماضي تم خلالها تداول 6,637,738 سهماً بقيمة 10,453,625 دولاراً أميركياً نفذت

من خلال 1,781 عقداً. وتم تداول 35 شركة من أصل 49 شركة مدرجة حيث شهدت 19 شركة ارتفاعاً في أسعار أسهمها، في المقابل انخفضت أسعار أسهم 10 شركات واستقرت أسعار أسهم 6 شركات أخرى.

مقارنة نشاط التداول الأسبوعي	2013/11/21- 17	2013/11/14-10	(%)
عدد الأسهم المتداولة (#)	6,637,738	50,335,159	-86.81%
قيمة الأسهم المتداولة (US\$)	10,453,625	75,665,484	-86.18%
عدد الصفقات	1,781	2,211	-19.45%
عدد جلسات التداول	5	5	0.00%
القيمة السوقية (US\$)	3,183,621,173	3,071,374,938	3.65%
المعدل اليومي لقيمة الأسهم المتداولة (US\$)	2,090,725	15,133,097	-86.18%



سخافة دولة الرفاه الاسرائيلية

هآرتس - ميراف ارلوزوروف

تقرير سري لوزارة المالية الاسرائيلية: شركة الكهرباء مست بالتصدير والنمو الاقتصادي

بقلم: أديان بيلوت وعميرام بركات

تتهم المحاسبة العامة في وزارة المالية الاسرائيلية ميخا عبادي - بوينغو شركة الكهرباء بالتمس بالتصدير وبالتالي بالنمو الاقتصادي، وذلك بسبب الاستغلال الشديد الذي تجريه لضمانات الدولة - هذا ما يتضح من استعراض تقدمت به مؤخرا للجنة يوغاف لتغيير بنية اقتصاد الكهرباء. العرض الذي وصف بـ "السري" تقدمت به عبادي - بوينغو، التي طلبت ان تظهر أولا أمام اللجنة بسبب الحاحية الموضوع وأثاره. وفي استعراض قصير، من 14 صفحة، بسطت عبادي - بوينغو صورة متكدرة حول وضع شركة الكهرباء، ما ادى الى شحوب وجوه بعض من كانوا في الغرفة، كما قال لـ "غلوبس" أحد اعضاء اللجنة.

وحسب المعطيات، فقد نجت شركة الكهرباء من الانهيار بفضل خطة انقاذ حكومية تضمنت رفع مدرجات تعرفه الكهرباء بنحو 30 في المئة وانتشرت على مدى السنوات 2011 - 2014، واعطاء ضمانات دولة بحجم 9 مليارات شيقل لغرض تجنيد دين اضافي. ويدور الحديث عن ثلث المبلغ الاجمالي الذي يحق للدولة أن تضعه كضمانة حسب القانون حيث ان اجمالي الضمانات التي يمكن التصرف بها يصل الى 28.9 مليار شيقل.

وتعترف عبادي - بوينغو في الاستعراض ان الحاجة الى منح شركة الكهرباء ضمانات بهذا الحجم الكبير أدت بشكل غير مباشر الى الحاق ضرر حقيقي في التصدير - القطاع الذي يحتاج جدا الى ضمانات الدولة - وبالتالي بالنمو الاقتصادي، وتشير الى أن "ضمانات الدولة تستهدف تشجيع النمو وتوسيع التصدير. أما الضمانات لشركة الكهرباء فقد دحرت الضمانات للتصدير والقطاعات الأخرى".

لكن ليست هذه التهمة التي وجهتها المحاسبة العامة لشركة الكهرباء. فقد تبين ان المالية فقدت ثقتها بقدرة الرقابة والاشرف المالي على الشركة، وذلك في أعقاب قضية ثقب التدفق الذي تبين فيه ان الشركة أخطأت في توقع نفقاتها بمبلغ نحو 2 مليار شيقل. وفي اعقاب هذه القضية استقال من شركة الكهرباء نائب المدير العام المالي ورئيس القسم المالي في الشركة. ورغم ذلك، فان ثقة المحاسب العام لم تستعد: مستوى رقابة متدن في الشرطة واجب الزيادة للبطانة الأمنية بسيولة نقدية من مليار شيقل الى 3 مليارات شيقل، تشير المحاسبة العامة في المالية. ويدور الحديث عن نقص خطير بشكل خاص لأنه في تقارير المرافق لشركة الكهرباء والتي ارتفعت بالتقرير السنوي للشركة، لم تسجل ملاحظة مشابهة بالنسبة لقدرة الشركة المنخفضة على رقابة نفسها.

الاستعراض الذي قدمته المحاسبة العامة أمام لجنة يوغاف ركز على نتائج الأزمة المالية الصعبة التي اجتازتها شركة الكهرباء في السنتين الأخيرتين في اعقاب توقف ضخ الغاز المصري.

وفي العام 2012 قدر مدير عام المالية في حينه دورون كوهين الضرر المالي الاجمالي الذي سيلحق نتيجة الأزمة بـ 15 مليار شيقل فقط، منها 12 مليار شيقل الكلفة الزائدة التي ستكون شركة الكهرباء مطالبة بدفعها لقاء وقود بديل للغاز الطبيعي - و 3 مليارات شيقل أخرى كلفة الأضرار البيئية التي ستلحق كنتيجة لاستخدام الوقود البديلة لاستخدام الطاقة.

لكن يتبين الآن ان الضرر المالي أعلى بكثير من تقديرات كوهين. فحسب الاستعراض السري لعبادي - بوينغو، فان "اجمالي الكلفة المباشرة لمواد الوقود فقط تبلغ 20 مليار شيقل".

وتؤكد باقي معطيات الاستعراض عمق الحفرة التي علقت فيها شركة الكهرباء رغم خطط الانقاذ ورفع تعرفه الكهرباء. فالدين المالي للشركة يبلغ اليوم 55.6 مليار شيقل - ارتفاع بمقدار 13 مليار شيقل مقابل حجم الدين عشية الأزمة، قبل سنتين. وفي السنة القريبة المقبلة ستضطر شركة الكهرباء الى تسديد ديون بحجم 10 مليارات شيقل. رغم الوضع المالي المتهاالك للشركة، يوجد بند واحد مثير للانطباع جدا: وضع الصندوق المركزي لتعويضات عمالي الشركة. وحسب الاستعراض، فان لدى الشركة فائضا بمخزون 3.4 مليار شيقل. بمعنى ان الأملاك القائمة لتغطية الالتزامات للعاملين أكبر من المبلغ الحقيقي اللازم لهم.

عن "معاريف/ غلوبس"

اسرائيل هي الدولة الأكثر فقرا اليوم بين دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية الـ OECD. لكن يتبين أن هذا الفهم المتجذر ليس صحيحا تماما. فمن كشف النقاب عن ذلك هو البروفيسور داني بن دافيدن رئيس معهد طؤوب، في دراسة أعدها عن عدم المساواة في اسرائيل مقارنة بالعالم.

ضمن أمور أخرى فحص بن دافيدن الفارق بين عدم المساواة الاقتصادية، بمعنى عدم المساواة النابع من الأجر الذي تدفعه السوق وبين عدم المساواة في الدخل الشاغر، بمعنى الدخل بعد تدخل دولة الرفاه، من خلال فرض الضرائب على الأغنياء ودفع المخصصات للفقراء. مقارنة بن دافيدن وان كانت تمت حسب معطيات من منتصف العقد السابق وهي تضم 22 دولة في منظمة الـ OECD فقط - الدول الفقيرة نسبيا مثل تركيا والمكسيك لم تندرج في مقارنته - ولكن هذا يعزز استنتاجه فقط. يتبين أنه بتعايير السوق، اسرائيل ليست الدولة الأكثر فقرا بين الدول المتطورة. عمليا، نحن نوجد في المكان السادس فقط في الفقر النسبي لدينا. وحتى دول مثل فرنسا وايطاليا، أفقر منا، والمسافة بيننا وبين المانيا طفيفة.

فكيف حصل أن اسرائيل تلعب دور النجم في رأس تصنيف الفقر في الدول المتطورة - أفقر حتى من المكسيك؟ الجواب يكمن في مقياس الفقر حسب الدخل الشاغر، بعد تدخل دولة الرفاه. يتبين أن دولة الرفاه الاسرائيلي تعمل قليلا جدا لتحسين وضع فقراء اسرائيل. صحيح حتى منتصف العقد الأول من سنوات الألفين نجحت اسرائيل في تقليص معدلات الفقر لديها من خلال الضرائب والمخصصات بـ 28 في المئة فقط، مقابل تقليص 85 في المئة في الدول الاسكندنافية.

توقف دولة الرفاه الاسرائيلية عن تقليص معدلات الفقر في أوساطها يتلقى غير قليل من الهجوم السخيفة. خذوا مثلا الفقر في اوساط الشيوخ. مشكلة الشيوخ في اسرائيل هي مشكلة سهلة نسبيا، لأننا دولة شابة ذات معدل منخفض من الشيوخ - المعدل الأدنى بين الـ 22 دولة التي كانت موضع الفحص - ولأنه يوجد عندنا قسم كبير تقاعد (مقارنة بالعالم). وكنتيجة لذلك فان معدل الشيوخ الفقراء في اسرائيل هو الأدنى بين الدول المتطورة من ناحية اقتصادية، ولكنه الأعلى بين تلك الدول من ناحية الدخل الشاغر. وهكذا تنجح اسرائيل في اجراء انقلاب 180 درجة من دولة مع الشيوخ الأقل فقرا الى الدولة مع الشيوخ الأكثر فقرا. وكل هذا بفضل منظومة رفاه غير ناجحة.

إذا فكرنا في هذا، فان نتائج بن دافيدن لا ينبغي أن تكون مفاجئة. فحسب آخر معطيات لمنظمة الـ OECD للعام 2011، تنفق اسرائيل على الرفاه ثلثي ما تنفقه الدول المتطورة الأخرى وذلك في الوقت الذي معدل الفقر عندنا هو كما اسلفنا في الأعلى. يمكن ان يضاف الى ذلك حقيقة أن العبء الضريبي في اسرائيل يشبه ذاك الذي في الدول المتطورة، كي يكون واضحا ان منظومة الضريبة عندما لا تفعل أكثر من الدول الأخرى لتقليص الفقر. وخلق هذين المعطين يشير الى ان الدولة الأفقر لا تفرض ضرائب أكثر على الأغنياء، ولكنها تدفع أقل للفقراء. والنتيجة المحتملة كما اسلفنا هي منظومة رفاه أقل نجاعة بكثير من تلك التي لدى الدول المتطورة الأخرى.

الاستنتاج الناشئ هو أنه يجب اصلاح ما يحتاج الى اصلاح

- رفع الضرائب للأغنياء، ودفع مخصصات أكثر للفقراء. وذلك الى أن نتذكر البحوث التي سبقت بن دافيدن بكثير، تلك التي حلت ميل زيادة المخصصات في اسرائيل في نهاية الثمانينيات حتى بداية سنوات الألفين، والصلة بينها وبين معدل الفقر. فقد تبين أنه توجد علاقة مباشرة: فقد ارتفعت المخصصات مع الارتفاع في معدل الفقر. بمعنى ان الارتفاع في المخصصات كسياسة للقضاء على الفقر لم تثبت نفسها.

وبالتالي، ما الذي يمكن ان يثبت نفسه؟ لهذا الغرض مطلوب العمق بجذور الفقر وعدم المساواة الاقتصادية في اسرائيل - والتي وان كانت ليست الأعلى في الدول المتطورة الا انها لا تزال عالية جدا. يعرض بن دافيدن لهذا الغرض تفسيراً جوهريا واحدا لعدم المساواة الاقتصادية في اسرائيل - عدم المساواة في انجازات التعليم. في الاختبار الدولي "بيزا" في 2009، صنفت اسرائيل في المرتبة الـ 40 في انجازات تلاميذها. وكان اداء التلاميذ الاسرائيليين بعيدا عن اداء التلاميذ من الدول المتطورة. عمليا، المعطى الوحيد الذي نجحنا في أن نصل فيه الى الاوائل في الاختبارات الدولية هو الفوارق في النتائج. فالفارق عندنا بين التلاميذ الجيدين والضعفاء كان الأعلى في العالم، مع فارق هائل عن الدولة التالية. في كل الاختبارات الدولية التي شاركت فيها اسرائيل في 1999 - 2011 كانت دوما الأولى في الفوارق التعليمية - هذا في الوقت الذي لا يشارك فيه التلاميذ الضعفاء حقا في اسرائيل - الأصوليين، على الاطلاق في هذه الاختبارات.

هذا المعطى أغلب الظن يشرح لماذا فشلت سياسة المزيد من المخصصات كوسيلة للقضاء على الفقر وتقليص الفوارق في اسرائيل. فالفوارق عندنا أعمق بكثير من مسألة الأجر الذي تكسبه العائلة. توجد فوارق هائلة في مجالات التعليم والمؤهلات، وكنتيجة لذلك فوارق هائلة في مجال انتاجية العمل. ولما كان الأمر يفترض أن يعكس انتاجية العمل، فان اصحاب الانتاجية المنخفضة في اسرائيل محكوم عليهم الى الأبد بأجر منخفض وبالفقر، ولا يوجد مخصص يمكنه أن يغير ذلك. هذا يمكنه فقط أن يخفف من الوضع بعض الشيء.

ويقول بن دافيدن: "مشكلتنا ليست مستوى الضريبة بل ماذا نفعل بها. فجبابة الضرائب من أجل المزيد من المخصصات لن يجدي نفعا بل سيخلد الوضع القائم فقط. اذا لم يذهب المال للتعليم، للبنى التحتية، لتخفيف البيروقراطية او لكل خطوة أخرى تزيد انتاجية العمل، فلا معنى لجباية المزيد من الضرائب.

عن "هآرتس"



جمعية كفردان التعاونية للزراعة والري تناضل لانتزاع حق المزارعين بالمياه



احد مشاريع الجمعية

وأكد أن الجمعية وفرت مشاريع من خلال بعض الممولين، شملت تركيب خطوط ناقلة في إطار خطة ودراسة متكاملة من شأنها أن تعظم الفائدة من المياه المتوفرة.

وقال: إلى جانب هذا الهدف الرئيسي هناك أهداف أخرى بدأت الجمعية العمل عليها تتمثل بتدريب المزارعين على أفضل أساليب الزراعة، وفق أنظمة المواصفات العالمية، ما يفتح المجال أمام المنتج الفلسطيني لدخول أسواق عالمية.

وأشار إلى أن الجمعية حصلت على تمويل لبناء بيت تغليف وتعبئة معتبرا أن مثل هذه المشاريع تساهم بفتح أسواق خارجية أمام المنتج الفلسطيني، من خلال عقد اتفاقيات مع شركات ومؤسسات لاستيعاب المنتج المحلي.

وقال رئيس جمعية كفردان انه توجد في البلدة تسعة آبار مياه مرخصة توقفت بشكل كامل عن العمل، ويرفض الجانب الإسرائيلي منح الفلسطينيين موافقات على تأهيلها وترميمها وزيادة أعماقها.

وأكد أن الجمعية حصلت على تمويل محدود تمكنت بموجبه من تنظيف بئرين، وعادت للعمل بطاقة إنتاجية محدودة جدا. وأكد أن الجمعية بالتنسيق مع سلطة المياه تسعى للحصول على موافقات لزيادة أعماق الآبار، لكن جميع هذه الجهود تصطدم بعقبات الجانب الإسرائيلي، الذي يرفض الموافقة على تأهيل الآبار، ويتجاهل مطالب المواطنين وسلطة المياه. وقال إن الجانب الإسرائيلي يشترط إغلاق الآبار العشوائية.

وحمل مرعي الجانب الإسرائيلي مسؤولية جفاف آبار المياه الفلسطينية.

وقال: هناك عشرات، بل مئات الآبار الإسرائيلية التي حفرها مستوطنون داخل أراضي الـ 1948، بأعماق كبيرة وأدت إلى جفاف مياه الآبار في كفردان. وأضاف: "بدلا من ضبط عمليات الحفر في الجانب المحتل، يأتي الإسرائيليون لوضع المزيد من القيود على حفر الفلسطينيين".



محمد مرعي

حياة وسوق عاطف أبو الرب

مع شح مصادر المياه، وجفاف الموجود منها، وتراجع الزراعة في كفردان، انتشرت ظاهرة الحفر العشوائي لآبار المياه، عسى أن يجد المزارعون بديلا للآبار التي جفت بفعل مرور الزمن، وتراجع معدل الهطول. وفاقمت الآبار العشوائية من الأزمة، خاصة أنها لم تحفر على أسس علمية، ولم يراع البعض وجود آبار قريبة، ما ألحق خسائر كبيرة تكبدها المزارعون، في هذه القرية الزراعية.

ورافق هذا الوضع العديد من المشاكل، منها ما هو فردي ومنها ما هو جماعي.

ولمواجهة هذه المشاكل، تداعى الناس في القرية للبحث عن حل. وبالتعاون مع سلطة المياه، ومحافظة جنين، ومديرية زراعة جنين اتفق الجميع على تأسيس جمعية تعاونية، تضم مزارعي الري في القرية، للدفاع عن حقوق المزارعين بشكل عام وأصحاب المشاريع بشكل خاص.

ويقول رئيس الجمعية محمد فهمي مرعي: بعد جفاف الآبار المرخصة، ورفض سلطات الاحتلال إعطاء تراخيص لترميم وتأهيل هذه الآبار وجد عدد من أصحاب هذه الآبار أنفسهم أمام واقع صعب دفعهم للبحث مع المسؤولين في آلية للحفاظ على قطاع الزراعة في كفردان، والبحث عن حل لأزمة نقص المياه، ولضمان توحيد الجهود، وتكثيف العمل بشكل مدروس ارتأينا تشكيل جمعية تعاونية للمزارعين، بتشجيع من محافظة جنين، ووزارة الزراعة، وسلطة المياه.

ويضيف مرعي: "أهم أهداف الجمعية البحث عن مصادر مياه، وتعظيم الفائدة مما هو متوفر، وذلك بتوفير مشاريع حديثة تساهم بالحد من هدر المياه، وتعمل على تحقيق العدالة في توزيع المياه على المزارعين".

وأشار إلى أن هذا الهدف يتحقق من خلال مشاريع مختلفة، منها توفير خطوط مياه ناقلة وبناء خزانات مياه، واستخدام أنظمة ضخ للمياه حسب الضرورة، وبذلك يتم التحكم بالمياه في الوقت المناسب، وتحقق الجمعية رسالتها بعدالة التوزيع.

الموجز .. برعاية



الشركة الفلسطينية للخدمات التجارية
PALESTINIAN COMMERCIAL SERVICES CO.

اقليم كردستان العراق يصل لمرحلة الاكتفاء الذاتي في إنتاج القمح

أكد د. سيروان بابان وزير الزراعة في حكومة إقليم كردستان العراق أن "الإقليم وصل لمرحلة الاكتفاء الذاتي من إنتاج القمح بإنتاجه أكثر من 700 طن. وتعد هذه هي المرة الأولى التي يصل فيها الإقليم إلى هذه المرحلة منذ عام 1958". وأعلن بابان في تصريحات صحفية عقب افتتاح المعرض الزراعي والغذائي العراقي في دورته السادسة وفي رده على سؤال لـ"الشرق الأوسط" أن "هذا المعرض يعد فرصة جيدة لتعريف الإقليم بالعالم وتعريف الشركات بعضها ببعض، وإفساح المجال للشركات العالمية التي لها خبرة طويلة في مجال الزراعة لأن تستفيد من فرصة الاستثمار الزراعي في الإقليم التي توليها حكومة إقليم كردستان الأهتمام الأكبر من بقية المجالات التي تدخل في عملية الاستثمار". ولم يخف بابان أن "الإقليم يقف في بداية طريق الوصول للاكتفاء الذاتي الكامل، لأن الإقليم كان في السابق في مرحلة بناء قراه التي جرى تخريبها من قبل النظام العراقي السابق، حيث تم تخريب أكثر من 4500 قرية في العمليات التي سماها النظام (عمليات الأنفال)، مؤكدا على أن "الخطة الاستراتيجية للوزارة تنص على الوصول لمرحلة الاكتفاء الذاتي لمدن وقرى الإقليم".

اقتصاد تونس ينمو بنسبة 2,8 % خلال تسعة أشهر

أعلن معهد الاحصاء الحكومي أن الاقتصاد التونسي حقق نموا بنسبة 2,8 بالمئة خلال الأشهر التسعة الأولى من 2013. وقال "المعهد الوطني للإحصاء" على موقعه الالكتروني ان الناتج المحلي الاجمالي للبلاد نما بنسبة 2,4 % خلال الربع الثالث من 2013 وبنسبة 2,8 % منذ بداية العام وحتى نهاية أيلول. وكان الناتج المحلي الاجمالي نما بنسبة 2,7 % خلال الربع الاول من 2013 وبنسبة 3,2 % خلال الربع الثاني من العام نفسه، وفق المعهد.

صادرات اليمن النفطية تتراجع وهبوط التضخم

أظهرت بيانات أن صادرات اليمن النفطية هبطت في أيلول وهو ما يفاقم الصعوبات المالية في البلاد في حين تراجع التضخم إلى 11.3 في المئة في آب مسجلا أدنى مستوياته في ستة أشهر مع انحسار الزيادة في أسعار الأغذية والمشروبات. وأظهرت أحدث بيانات شهرية ينشرها البنك المركزي اليمني أن صادرات النفط التي تمول ما يصل إلى 70 في المئة من ميزانية الحكومة هبطت ثمانية في المئة إلى 231 مليون دولار في أيلول ليزيد انخفاضها السنوي إلى 24.4 في المئة من 22.4 في المئة في آب.

إيطاليا تسعى لجذب صناديق إماراتية للاستثمار في ألبانيا

قال مستشار كبير لرئيس الوزراء الإيطالي إنريكو ليتا إن الحكومة الإيطالية تحدثت إلى صناديق ثروة سيادية من الإمارات العربية المتحدة بشأن إمكانية الاستثمار في شركة الطيران المتعثرة ألبانيا. وقال فابريسيو باجاني المستشار الاقتصادي للبيتا ان اليتاليا تبحث فيما يبدو عن شريك خارج أوروبا في أعقاب قرار إير فرانس-كيه. إل.إم عدم المشاركة في زيادة لرأس المال. واذن انه زار الإمارات لبحث الوضع مع صناديق الثروة السيادية. وتابع "تحدثنا بشأن الاستثمارات في اوسع معانيها".

يخزن 2000 كتاب وينافس جهاز «أمازون» بنفس المميزات

«بارنس أند نوبل» تطرح قارئاً الكترونياً جديداً بضوء داخلي



طرحت "نوك ميديا" المتفرعة عن شركة "بارنس أند نوبل" القارئ الإلكتروني الجديد لها "نوك غلو لايت إي إنك" (Nook GlowLight E Ink e-reader) الذي شرعت ببيعه أخيراً في المحلات وعبر الإنترنت.

الجهاز الأخير هذا الذي سيحل الآن محل "نوك سمبل تاتش" يتميز بضوء داخلي مبيت به، يتيح القراءة في الفرائش ليلاً من دون إزعاج الناظم الأخير القريب. وهذا ما يضع "بارنس أند نوبل" مرة أخرى في وجه منافسة جديدة مع "أمازون" مستهدفة جهازها "كيندل بايبر وايت"، بالنسبة إلى الذين يودون المطالعة في أسرّتهم.

قارئ منافس

يزن جهاز "بارنس أند نوبل" الأولي هذا 6.2 أونصة (الأونصة 28 غراماً تقريباً)، مما لا يجعله أخف أجهزة "نوك" قاطبة التي جرى إنتاجها حتى الآن فحسب، بل أخف بنسبة 15 في المئة من جهاز "بايبروايت" أيضاً. وهو يأتي أبيض اللون،

مع صقل وملمس ناعم بتجذيب من السليكون، كما أنه أعرض من "بايبر هوايت" الأخير، وأقصر قليلاً.

ويكلف "غلو لايت" 119 دولاراً، مجارياً "بايبر هايت" من دون نوع الإعلانات الذي تخدم بها "أمازون" زبائنها الراغبين في الحصول عليه بهذا السعر. وتقدم "بارنس أند نوبل" حسماً إضافياً بنسبة 10 في المئة لمحلات البيع. وبالنسبة للمستخدم كما يقول إدوارد بيغ في

"يو إس إيه توداي" فإن أحادية لون النصوص في شاشة "نوك" قياس ست بوصات تبدو حادة وواضحة في غرفة جيدة الإضاءة. وتؤكد "بارنس أند نوبل" أنه قد جرى التخلص من البريق السابق المزعج الذي كان يظهر لدى تقليب الصفحات.

وتبدأ عملية الملاحاة والتصفح عن طريق الكبس على زر "n" للدخول إلى صفحة المدخل، وهو الأمر المؤلف لدى مالكي أجهزة "نوك" الحاليين.

ومع وجود حيز تخزين يبلغ 4 غيغابايت، الذي هو ضعف سعة الجهاز السابق، فإن الجهاز الجديد يمكنه حفظ وتخزين حتى 2000 كتاب. وتقول "بارنس أند نوبل" أيضاً إن شحن القارئ الجديد هذا قد تدمم لمدة شهرين، اعتماداً على فترة قراءة يومية تصل إلى نصف ساعة.

وكانت "أمازون" من جهتها قد خطت هي الأخرى خطوة جديدة أخيراً، عندما أطلقت برنامج "كيندل ماتش بوك" الذي يجيز للقراء

النهمين امتلاك النسخ المفضلة من كتب "كيندل" الورقية المطبوعة منها والإلكترونية. فإذا كنت اشترت كتاباً من "أمازون" منذ قرابة 18 شهراً، يمكن إضافته إلى مكتبة "كيندل" ككتاب إلكتروني لقاء أجر يراوح بين 99 سنتاً و2.99 دولار، وأحياناً مجاناً. وتقول "أمازون" إنها أدرجت أكثر من 70 ألف كتاب في هذا البرنامج مع توقع المزيد. هذا وتأمل "بارنس أند نوبل" في التطور أيضاً.

+

+

+

+

لأنها فكرة بتجنن

كل اللي بدك اياه ببرنامج واحد

حدث برنامجك الحالي لإحدى باقات برامج مؤسسات بلس وهلا بلس ومكس بلس

تبدأ طلقات التجنن بتاريخ 2013/10/21 لتستمر حتى 2013/11/25 لمشتركي مكس
أزيد من المعلومات والتسجيلات 1122 أو 1111 أو 1122 لتسجيلات لـ 09 www.jawal.com

كل يوم جديد

5
ساعات
دولي

دقائق
مجانية
لا محدودة

دقائق
مجانية لجميع
الإتجاهات
المحلية

حزم
انترنت و
SMS